التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في الإقليم الشمالي من المجتمع الأردني (دراسة ميدانية)

أحمد محمد الزبون(*)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن، المتمثلة في عجلون، وإربد، والمفرق، وجرش. وقد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي:

ما درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في إقليم الشمال بمحافظاته الأربع، المتمثلة في عجلون، وإربد، والمفرق، وجرش؟

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة، وهي استبانة لقياس درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن. تكونت عينة الدراسة من (200) طفل عامل. وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدم الباحث وسائل إحصائية عدة لمعالجة البيانات وتحويلها إلى قيم كمية ليسهل تحليلها وتفسيرها. ومن هذه المعالجات الإحصائية استخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن كانت متوسطة.

المصطلحات الأساسية: عمالة الأطفال، التنشئة الاجتماعية، التأثيرات الاجتماعية.

(*) قسم العلوم التربوية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
Ahmadalzbon_2007@yahoo.com

المقدمة:

يرى العديد من علماء الاجتماع والباحثين في المجال الاجتماعي، أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المترابطة، والمتصل بعضها مع بعض؛ إذ إن أي خلل، أو ضعف يصيب أياً منها سرعان ما تنعكس آثاره على باقي الأنساق الاجتماعية، فتصيبها بالضعف أيضاً، وبناء على هذا فإن دراسة أي ظاهرة اجتماعية دون الكشف عن صلتها بباقي الظواهر، والعوامل الاجتماعية الأخرى، عمل يفتقر إلى المنهجية العلمية الحقة، والأسس البحثية الصحيحة، لهذا فإن ظاهرة عمالة الأطفال، شأنها شأن أي ظاهرة اجتماعية أخرى، تستلزم دراستها تقصي أسبابها، ونتائجها، في إطار الأسرة كأحد أهم الأنساق الاجتماعية الجديرة بالدراسة والبحث، وهنا تأتي أهمية تعرف خصائص الأسرة التي ينتمي إليها الطفل العامل من حيث حجمها، وعدد أفرادها العاملين، وعمر الوالدين فيها، ومستواهما التعليمي، وحالتهما الاجتماعية، وعمل الوالدين ونوعه، وحالتهما الزواجية؛ بمعنى أيعيشان معاً أم هما منفصلان لطلاق أو موت، وغير ذلك من الأمور ذات الجدوى في بيان أسباب هذه الظاهرة والنتائج المترتبة عليها، ووصف الإجراءات الناجعة في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عنها.

وأثبتت العديد من الدراسات الاجتماعية، التي تصدت لظاهرة عمالة الأطفال وأثرها على نمائهم الصحي والنفسي، تضافر مجموعة من العوامل ذات الصلة بالأنساق الاقتصادية، والسياسية، والثقافية وغيرها من العوامل التي تقف وراء تفاقم حجم هذه الظاهرة، واستفحال آثارها، وشررها على جميع أفراد المجتمع، ولا غرابة في إسهاب بعض الدراسات الاجتماعية، في الحديث عن أثر العوامل الاقتصادية في تنامي ظاهرة عمالة الأطفال؛ حيث تأتي في مقدمة هذه العوامل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض الدخل، وتزايد معدلات البطالة، وانتشار جيوب الفقر وتوغلها في العديد من البلدان التي تعاني هذه الظاهرة الخطيرة. وليس عبثاً تناول البعض الآخر من الدراسات، أثر العوامل السياسية في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وفي مقدمة ذلك عدم استقرار المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الظاهرة، من جراء الحروب والاضطرابات الداخلية، وشيوع القلاقل، والفتن التي تجلب الخراب، والدمار، وتفتح أبواب التشرد، والجوع أمام الأطفال، فتزج بهم في طريق العمالة الشائكة، والمحفوفة بلظى الاستعباد والاستغلال، والاعتداء الجسدي والجنسي.

ولم تغفل بعض الدراسات الاجتماعية، الحديث عن أثر الجهل والتخلف في

إشعال جذوة ظاهرة عمالة الأطفال؛ إذ لوحظ أن تدني المستوى التعليمي للأطفال العاملين، وذويهم من أقوى العوامل التي تسهم بفاعلية في تنامي مخاطر ظاهرة عمالة الأطفال، فهل يتوقع من والدين جاهلين أن يكون لهما وعي بأهمية حقوق أطفالهما في العيش الكريم، والتعليم النافع والغذاء، والكساء، والحماية، وغير ذلك من الحقوق؟.

وتكاد تجمع العديد من الدراسات الاجتماعية، التي تصدت لهذه الظاهرة الخطيرة، أنها تشكل تجاوزاً صارخاً لحقوق الطفل التي أقرها الإسلام، والاتفاقيات الدولية التي وثقت هذه الحقوق، واعتبرت أي انتهاك لها جريمة نكراء تستلزم أشد الجزاء، وتجدر الإشارة هنا إلى اتفاقية حقوق الطفل، التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989م؛ لكونها من أهم الاتفاقيات، التي أكدت ضرورة السعي لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً، أو يمثل إعاقة لتعليمه، أو ضرراً بصحته، أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي، وأوجبت على الدول الأطراف فيها، اتخاذ التدابير التشريعية، والإدارية، والاجتماعية، والتربوية، التي تكفل هذه الحماية، وبخاصة وضع أدنى حد لسن الالتحاق بالعمل، ونظام ملائم لساعات العمل وظروفه، وفرض عقوبات مناسبة لضمان فعالية تطبيق هذه النصوص القانونية (حمادة أبو نجمة، ورحاب القدومي، د.ن: 11).

وفي إطار منظمة العمل الدولية، فقد أقرت عدة اتفاقيات خاصة بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان في العمل، أهمها الاتفاقية رقم (182)، بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال لسنة 1999م؛ وذلك للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، فأكدت هذه الاتفاقية أهمية التعليم الأساسي المجاني، وإعادة تأهيل الأطفال العاملين، ودمجهم اجتماعياً مع العناية بحاجات أسرهم، وأشارت أيضاً إلى أن الفقر هو السبب الرئيس لعمل الأطفال، وأن الحل يكمن في تعزيز النمو الاقتصادي للدول؛ فحددت عدداً من الأعمال واعتبرتها أسوأ الأعمال التي قد يؤديها الطفل، وهي:

– جميع أشكال الرق أو الممارسة الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال، والاتجار بهم، وعبودية الدين، والقنانة، والعمل القسري، أو الإجباري بما في ذلك التجنيد القسري، أو الإجباري للأطفال في صراعات مسلحة.

– استخدام الأطفال، أو تشغيلهم، أو عرضهم، لأغراض الدعارة، أو لإنتاج أعمال إباحية، أو لأداء عروض إباحية.

– استخدام الأطفال، أو تشغيلهم، أو عرضهم، لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولا سيما إنتاج المخدرات بالشكل الذي حددت فيه في المعاهدات الدولية ذات الصلة، والاتجار بها.

– الأعمال التي يرجح أن تؤدي – بفعل طبيعتها، أو بفعل الظروف التي تزاول فيها – إلى الإضرار بصحة الأطفال، أو سلامتهم، أو سلوكهم الأخلاقي (حمادة أبو نجمة، ورحاب القدومي، د.ن: 11).

ووفقاً لهذه المواثيق والمعاهدات الدولية، فإن ظاهرة عمالة الأطفال، تشكل جريمة نكراء بحق المجتمع وأطفاله، فهل هناك عمل أشد بشاعة، من حرمان الأطفال طفولتهم نتيجة اضطرارهم للعمل مقابل دراهم معدودة لا تسمن ولا تغني من جوع، خاصة في هذا الزمان الذي نشهد فيه اهتماماً متزايداً بمرحلة الطفولة، التي تعد أهم مراحل النمو في حياة الإنسان، وأساس تشكيل شخصيته الجسدية، الصحية، والنفسية، والعقلية، والعاطفية، والاجتماعية، فأي خلل يصيب أي جانب من جوانب النمو هذه، سرعان ما تنعكس آثاره السلبية ليس على الطفل وحده فقط، وإنما تمتد لتضعف من إمكانية مشاركته في العملية التنموية بصورة عامة، ومن ثم تؤثر سلباً على الرفاه الاجتماعي للمجتمع بأسره، لهذا تعد ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر التي تفرض جملة من التحديات، أمام الجهود التي تبذلها المجتمعات عامة، في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وباختصار شديد جداً فإن المجتمعات التي تشهد تزايداً في عمالة الأطفال مجتمعات تتسم بثلاث سمات، هي: الفقر، وانعدام الأمن، والجهل، وهي السمات نفسها التي تقف عقبات كأداء أمام التنمية الاقتصادية، والديموقراطية السياسية، والعدالة الاجتماعية التي تنشدها العديد من بلدان العالم المعاصر.

والأردن باعتباره جزءاً من هذا العالم، يعاني هذه الظاهرة لظروف سياسية، واقتصادية عاشها منذ عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، تمثلت في زيادة المديونية الخارجية، نتيجة عوامل عدة، أهمها تراجع أسعار النفط عالمياً؛ الأمر الذي انعكس سلباً على العمالة والصادرات الأردنية، وترتب على ذلك انخفاض قيمة الدينار الأردني، فظهرت الحاجة إلى وضع برنامج تصحيح اقتصادي، حققه الأردن إلى حد ما، ولكنه سرعان ما اضطر إلى وقف البرنامج بسبب التطورات السياسية، والاقتصادية، التي برزت على المستويين الإقليمي والدولي. وأضافت أزمة الخليج

على الاقتصاد الأردني، المزيد من الصعوبات، فبدأ الأردن برنامجاً جديداً للتصحيح الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي للمحافظة على قيمة صرف الدينار، وتصحيح الاختلالات في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والسعي نحو زيادة النمو الاقتصادي، فكانت نتيجة هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، أن ظهرت بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع الأردني كالبطالة، والفقر، وغير ذلك من المشكلات التي تعد منابع رئيسة تغذي عمالة الأطفال في الأردن (زين الحايك، 1997: 27).

وتأتي هذه الدراسة كي تسلط الضوء على ظاهرة عمالة الأطفال في إقليم حيوي، ومهم من أقاليم الأردن، وهو إقليم الشمال الذي يضم أربع محافظات، ممثلة في عجلون، وإربد، وجرش، والمفرق؛ بهدف تتبع حجمها، وخصائصها، وتقصي آثارها السلبية على الطفل، والمجتمع، ووضع المعنيين بتربية الطفل ورعايته، في صورة خطورة المشكلة، لوضع الحلول والإجراءات التي تحول دون تفاقمها، وخروجها عن نطاق السيطرة. والدراسة بهذا تنضم إلى الجهود المبذولة، من قبل المؤسسات الرسمية في الأردن، التي تستهدف مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال، وترمي إلى الحد من آثارها السلبية؛ إذ تأتي في مقدمة هذه المؤسسات وزارة التنمية الاجتماعية، ومديرية الأمن العام، ووزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، التي تبذل جهوداً على الرغم من عظمها، فإنها لا تمنع الاعتراف بأن هذه الظاهرة لا تزال مشكلة تؤرق المجتمع الأردني، بجميع قطاعاته؛ الأمرالذي يدعو بإلحاح إلى إجراء المزيد من الدراسات، والأبحاث المتعلقة بهذه الظاهرة الخطيرة، ووضع الحلول، والتوصيات بهدف تطهير المجتمع الأردني منها.

مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من أقوى الظواهر الاجتماعية، التي تمس الكيان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات، لهذا فقد تضافرت الجهود الدولية، في شتى بقاع العالم للوقوف على هذه الظاهرة، ومواجهة آثارها السلبية، وتوفير حياة فضلى للأطفال؛ حياة لا يهددها القلق، والخوف، والجوع، وغير ذلك من المآسي التي تفرضها ظاهرة عمالة الأطفال كغيرها من المشكلات الاجتماعية، التي تصيب الواقع الطفولي، والأردن كغيره من بلدان العالم يعاني تفاقماً في حجم ظاهرة عمالة الأطفال، بسبب توغل الفقر في إقليم شمال الأردن بمحافظاته الأربع (عجلون، إربد،

المفرق، جرش). لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في الكشف عن: "**التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في الإقليم الشمالي من المجتمع الأردني**".

أهمية الدراسة ومبرراتها :

*** تظهر أهمية الدراسة في الاعتبارات الآتية :**

– أهمية الفئة التي تتناولها الدراسة، وهي الأطفال بناة المستقبل الذين يحتاجون إلى الدعم الاجتماعي، والرعاية النفسية، والتربية والتعليم، من مختلف مؤسسات المجتمع.

– الكشف عن حجم هذه الظاهرة في إقليم حيوي ومهم، وهو إقليم شمال الأردن من خلال الوقوف على مدى تأثيرها السلبي على تنشئة أطفاله الاجتماعية، بهدف تحقيق جميع فرص التنمية البشرية التي تستلزمها عملية تقدم المجتمعات وتطورها.

– تعد عملية التنشئة الاجتماعية من أهم عمليات التطبيع الاجتماعي، التي تستهدفها مختلف مؤسسات المجتمع كالأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، بغية تكوين شخصية الطفل الاجتماعية، وتشكيل منظومته القيمية، وتعزيز هويته الثقافية.

– حاجة المرشدين التربويين والاختصاصيين الاجتماعيين، وجميع القائمين على عملية تشكيل سلوك الطفل وتعديله إلى تقويم استراتيجياتهم التربوية المتبعة، ومعرفة مدى نجاعتها وقدرتها في مواجهة ظاهرة خطيرة كظاهرة عمالة الأطفال، من خلال المسح الميداني لها، ومحاولة الوصول إلى نتائج قريبة من الواقع.

أهداف الدراسة :

*** تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:**

– الكشف عن خصائص الأطفال العاملين في عينة البحث.

– الكشف عن درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في عينة البحث.

– الكشف عن مدى تأثير الخصائص الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية على التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في عينة البحث.

تساؤلات الدراسة:

*** حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:**

– ما خصائص الأطفال العاملين في عينة البحث؟

– ما درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في عينة البحث؟

– هل تختلف درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال لدى أفراد عينة البحث باختلاف الخصائص الديموغرافية (العمر، ومكان السكن)، والخصائص الاجتماعية (عدد أفراد الأسرة، والترتيب بين الإخوة)، والخصائص الاقتصادية (نوع السكن، ونوع العمل، وعدد أفراد الأسرة العاملين)؟.

التعريفات الإجرائية:

– الطفل: كل فرد ضمن الفئة العمرية الممتدة من (9– 17) سنة.

– عمالة الأطفال : كل نشاط اقتصادي يقوم به الأطفال في إقليم شمال الأردن ممن تراوح أعمارهم بين 9 – 17 سنة.

– التنشئة الاجتماعية: الأسلوب التربوي الذي تتبعه الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، وجميع مؤسسات المجتمع، بهدف تزويد الطفل بمنظومة مجتمعه القيمية، وتعزيز هويته الثقافية.

– التأثيرات الاجتماعية: مجموعة الآثار، والنتائج التي تخلفها ظاهرة عمالة الأطفال، في إقليم شمال الأردن على سلوكهم الاجتماعي.

محددات الدراسة :

اقتصرت الدراسة على عينة قصدية من الأطفال العاملين في إقليم شمال الأردن بمحافظاته الأربع، المتمثلة في عجلون، وإربد، والمفرق، وجرش، ضمن الفئة العمرية من (9 – 17) سنة، وبيان مدى تأثيرها على تنشئتهم الاجتماعية تحديداً.

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة :

– الإطار النظري :

يتناول الإطار النظري جميع ما تيسر للباحث من معلومات تتعلق بظاهرة عمالة الأطفال من حيث مفهومها وحجمها وأشكالها وأسبابها وآثارها، ويمكن إيرادها على النحو الآتي :

أولاً – مفهوم عمالة الأطفال (child labour):

على الرغم من الصعوبة التي تكمن في تحديد مفهوم عمالة الأطفال، فإنه لابد من الوصول إلى تحديد لهذا المفهوم، باعتباره أمراً أساسياً في تحديد ملامح هذه الظاهرة، وجوانبها المختلفة. ويختلف مفهوم عمالة الأطفال من مجتمع إلى آخر، وفقاً لاعتبارات متعددة كاختلاف الثقافات، والقوانين السائدة، وكذلك تختلف من دراسة إلى أخرى؛ نتيجة لاختلاف الهدف من هذه الدراسة. ومما يزيد مشكلة عمل الأطفال صعوبة في رصدها واستقصائها، اختلاف المفاهيم حول تعريف الطفل والطفولة وطبيعة عمل الأطفال (محمد الشياب، 2006: 3).

فالطفولة : هي مرحلة عمرية يمر بها الكائن، وهي أكثر المراحل التي يتزايد فيها احتياج الطفل للأسرة، والمجتمع معاً؛ ذلك لعدم قدرته على الاعتماد على نفسه وتحديد مصيره، كما أنها من أكثر المراحل التي يمكن فيها التأثير على الطفل، وتحويله من كائن بيولوجي، لكائن اجتماعي يتصرف وفق معايير اجتماعية معينة، تنسجم مع المجتمع المحيط به (أماني عبد الفتاح، 2001: 14).

وتعرف اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989م، الطفل بأنه: " كل إنسان ذكر، أو أنثى، لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ولم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه [أبو سعن، 2010:]، وبحسب قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996م، فإن الطفل هو كل شخص – ذكراً، أو أنثى – بلغ السابعة من عمره ولم يتجاوز الثامنة عشرة (هيفاء درويش، 2001: 13).

أما عمالة الأطفال فتعرفها منظمة العمل الدولية، بأنها العمل بأجر، أو من دون أجر، والقيام بالنشاطات التي تؤثر على الأطفال جسدياً، وعقلياً، واجتماعياً، وتحرمهم من حقهم في التعليم، وتكون خطيرة عليهم، وتحرمهم من النمو الطبيعي (محمد الشياب، 2006: 5).

ثانياً – حجم ظاهرة عمالة الأطفال وانتشارها في الأردن:

على الرغم مما للإحصاءات الدقيقة حول حجم ظاهرة عمالة الأطفال من دور بارز في المجتمع الأردني، من حيث التصدي لمعالجة هذه الظاهرة، فإن محاولة الوصول إلى تقديرات دقيقة عن حجمها يعد ضرباً من التخمين، وإن الأرقام المتداولة حول حجم ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن، لا يعكس الواقع الفعلي لحجم

هذه الظاهرة، ومع ذلك فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بمسح وطني لعمل الأطفال عام 2007م، يمكن اعتبار الأرقام التي أظهرتها عملية المسح هذه، مؤشرات توضح حجم الظاهرة في الأردن؛ إذ تشير هذه الإحصاءات إلى أن عدد الأطفال الكلي في الأردن بلغ (1785596) طفلاً (ذكراً وأنثى) من الفئة العمرية (5 – 17)، وأن (32676) من الفئة العمرية نفسها يندرجون تحت مسمى عمالة الأطفال؛ أي ما نسبته نحو (1,8%) من مجموع الأطفال. (دائرة الإحصاءات العامة، المسح الوطني لعمل الأطفال، 2007م).

ثالثاً – أشكال عمالة الأطفال:

تتعدد أشكال ظاهرة عمالة الأطفال، وتختلف باختلاف المجتمعات، وطبيعة ظروفها، ويمكن تقسيم أشكال عمالة الأطفال على النحو الآتي:

– العمل في الخدمة المنزلية :

تعد خدمة الأطفال في المنازل، من الأعمال الواسعة الانتشار في كثير من البلدان النامية، وكثيراً ما يلجأ سكان المناطق الحضرية إلى استخدام أطفال القرى المجاورة، للقيام بهذا النوع من العمل (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 127). وفي إحصائية أعدتها منظمة العمل الدولية في تقريرها حول العاملين في قطاع الخدمات، بما في ذلك العمل في الخدمة المنزلية، بلغت نحو 16,25 مليون طفل يعملون في هذا القطاع (هيفاء درويش، 2001: 21).

– العمل القسري أو الاسترقاقي:

على الرغم من نزوع المجتمعات المعاصرة إلى تحاشي الاعتراف بأن العبودية لا تزال منتشرة في العديد من أرجاء العالم فإن الوقائع الموثقة تثبت رضوخ أعداد كبيرة من الأطفال تحت نير العبودية، وكثيراً ما يقع الأطفال ضحية الظروف القاسية لأسرهم فيتوارثون العبودية جيلاً بعد جيل وفاءً لديون والتزامات اضطرت إليها عائلاتهم. وتجسيداً لمظهر آخر من مظاهر الاسترقاق يقدم الآباء الفقراء أطفالهم لأصحاب العمل ليشتغلوا مقابل تأمين الحد الأدنى من أساسيات الحياة لهم، نتيجة اقتناعهم الراسخ بأن أوضاع أطفالهم لن تكون في أسوأ الأحوال بمستوى البؤس الذي يعيشونه ضمن نطاق أسرهم الموغلة في الفقر والحاجة (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 128).

ونتيجة لتعاليم الدين الإسلامي، التي ضيقت من حدود الرق، ومنحت الإنسان

حقوقاً يجب احترامها، ودعت إلى حماية الأطفال ورعايتهم، وضمان حقوقهم، ونظراً لطبيعة العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمعات العربية وما تركز عليه من ضرورة حماية الأطفال ورعايتهم، ومنع استغلالهم، فإن هذا النوع من عمالة الأطفال غير منتشر في العالم العربي والإسلامي (دهام الصانع، 2007: 25).

- عمل الأطفال في المهن غير الأخلاقية:

يعد الفقر الأسري من أهم الأسباب الكامنة وراء انتشار هذا النوع من الأعمال، الذي يطلق عليه اسم السياحة الجنسية، وهو على الرغم من السرية التي تكتنفه لوحظ انتشاره بشكل واسع في بعض دول العالم، وذلك من خلال بيع الأطفال وشرائهم من قبل شبكات سرية منظمة، تعمل على زجهم في طريق لا عودة فيه، لقاء وعود معسولة بإيجاد وظائف دائمة لهم (هيفاء درويش، 2001: 23).

وبذلك يكون الأطفال العاملون في هذا النوع من الأعمال فريسة لأسوأ أساليب الاستغلال، وأكثرها ضرراً على الناحية الجسمية، والنفسية؛ فعلى الصعيد الجسدي فهم أكثر عرضة للإصابة بأمراض عديدة، وأغلبها جنسية كنقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، إضافة إلى خطر الوفاة نتيجة الحمل المبكر، وما يتبعه من سلبيات (هيفاء درويش، 2001: 3). ومن الناحية النفسية يعاني الأطفال الشعور بفقدان الثقة بالآخرين، وتلاشي الإحساس بالأمن، والتكيف الاجتماعي (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 128).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجتمعات العربية عامة والمجتمع الأردني خاصة تخلو من هذا النوع من الأعمال، ولا توجد أية معلومات حول الأطفال الذين يعملون أعمالاً غير قانونية، كالدعارة أو تجارة الجنس، وقد يكون سبب ذلك اعتناق الغالبية العظمى من سكان المجتمعات العربية للدين الإسلامي، الذي يحرم أي نوع من الممارسات الجنسية خارج نطاق العلاقات الزوجية، فضلاً عن طبيعة العادات والقيم السائدة في المجتمعات العربية التي تجرم الممارسين لمثل هذه الأعمال غير الأخلاقية (هيفاء درويش، 2001: 23).

- العمل في الزراعة والصناعة:

قد يتبادر إلى الذهن أن هذا النوع من عمالة الأطفال أقل خطورة على صحة الطفل ونمائه من بقية الأعمال التي قد يمارسها، إلا أن حقيقة الأمر قد تكون على النقيض من ذلك ؛ فالأطفال العاملون في الزراعة، والصناعة غالباً ما تتصيدهم

مخاطر جسمية عديدة، نتيجة استخدام الأدوات الخطرة، والحادة، والتعرض المباشر والمستمر لتأثيرات المواد الكيماوية الضارة، والعمل ضمن أجواء مناخية متقلبة وغير صحية على الأغلب (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 128).

وفي الأردن ارتفعت أعداد العاملين بأجر في مجال الزراعة؛ إذ وصلت إلى 5,2% في عام 1993م للأطفال دون 15 سنة، وبلغ عدد الأطفال العاملين في الزراعة عام 1997م من الإناث 50%، في حين وصل إلى 11,9% من الذكور؛ مما يدل على ارتفاع نسبة الإناث العاملات في الزراعة، بينما يتجه الذكور – في الأغلب – إلى العمل في المشاريع الصناعية التحويلية؛ أي بما يقدر بـ 18,2% في مقابل 16,7% إناث (زين الحايك، 1997: 35).

– عمل الأطفال في الشوارع:

يقضي العديد من الأطفال العاملين معظم أوقات يومهم في الشوارع؛ حيث يقومون ببيع بعض الحاجيات البسيطة، أو يمارسون بعض الأعمال الهامشية مثل: غسل السيارات، أو تلميع الأحذية، إضافة إلى جمع المواد التي يمكن إعادة تصنيعها كالقطع المعدنية (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 12). ويرى فهمي الوارد في الشياب (2006) أن هناك وجه شبه بين الأطفال العاملين في الشوارع، وأطفال الشوارع في تعرضهم لمختلف أنواع المخاطرة والاستغلال، وحرمان العديد منهم من مختلف ألوان الحماية، والرعاية الاجتماعية، والنفسية وانحرافهم لتيار الجريمة، والعنف إلا أن الفرق بينهما يتمثل في أن الأطفال العاملين في الشوارع، غالباً ما يعودون إلى أسرهم كل ليلة، بخلاف أطفال الشوارع الذين تقطعت روابطهم بأسرهم، وأصبح الشارع مسكنهم (محمد الشياب، 2006: 16).

– العمل في البيت:

يعد عمل الأطفال لدى الأسرة من أقل أنواع عمل الأطفال خطورة، إذ يقل احتمالية تعرض الأطفال للاستغلال السيئ؛ كونهم يعيشون بين أسرهم، وعملهم ضمن محيط الأسرة، قد يعود عليهم ببعض الجوانب الإيجابية إذا ما اقتصر على القيام ببعض الأعمال البسيطة، التي من شأنها المساهمة في إنضاج الطفل وتكيفه مع ظروف الحياة ومتطلباتها. كما أنه يمكن أن يكون مصدر ارتياح نفسي للطفل يعزز ثقته بنفسه ويعمق إحساسه بالمسؤولية (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 129). ولكن قد تنعكس الصورة إذا كانت الأعمال التي يقوم بها الطفل في كنف أسرته مرهقة، وشاقة تؤثر سلباً على صحته ونموه السليم.

- **عمل البنات:**

تقوم الفتيات بالعديد من الأعمال، سواء داخل المنزل أو خارجه، وعلى الرغم من تقديرات منظمة العمل الدولية، التي تشير إلى أن 56% من الأطفال العاملين في العالم النامي ممن يقعون ضمن الفئة العمرية (10 – 14) عاماً هم من الذكور، فإن الإحصاءات الدقيقة للأطفال العاملين تشير إلى أن أعداد الفتيات العاملات تفوق أعداد أقرانهن من الذكور؛ إذ أثبتت إحصائية لمنظمة العمل الدولية شملت 26 دولة نامية لعام 1996م، زيادة أعداد الإناث العاملات في القطاع الزراعي مقارنة مع الذكور. ولا ينطبق ذلك على الأردن تحديداً؛ فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بمسح وطني لعمل الأطفال عام 2007م، كان من نتيجته تزايد عدد الأطفال الذكور العاملين مقارنة مع العاملات الإناث؛ إذ بلغ عدد الذكور من الأطفال العاملين 7739 عاملاً من فئة (10 – 14) في مقابل 1641 طفلة عاملة من الفئة نفسها، وذلك عائد إلى العادات والتقاليد السائدة في الأردن التي تمنع دخول الفتيات إلى سوق العمل (مجدي أبو سعن، وجواهر الطورة، 2010: 9).

ويعد عمل البنات من أخطر أشكال عمالة الأطفال لعظم الآثار السلبية المترتبة عليه كتعرضهن للعديد من الضغوط الجنسية من قبل أصحاب العمل، وعملهن لساعات طويلة دون أخذ وقت للراحة، واستغلالهن في تجارة الجنس والسياحة والدعارة وحرمانهن من حقهن في التعليم (محمد الشياب، 2006، 17). ولم تنج الفتاة العربية عامة والأردنية خاصة من الاستغلال عن طريق ممارسة العديد من الأعمال المنزلية، أو حتى العمل في الزراعة، ولكن مجمل الأعمال التي تقوم بها الفتاة العربية تقع في نطاق الأسرة كالطبخ، والتطريز، والخياطة، والأعمال الزراعية، والتنظيف دون أجر (هيفاء درويش، 2001: 26).

رابعاً – أسباب عمالة الأطفال:

تتنوع الأسباب التي تقف وراء ظاهرة عمالة الأطفال، بحسب طبيعة المجتمعات، وظروفها الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وفيما يلي عرض لأهم هذه الأسباب:

- **أسباب اقتصادية:**

أثبتت الدراسات التي أجريت حول عمالة الأطفال، أن التخلف الاقتصادي يؤدي دوراً رئيساً في انتشار هذه الظاهرة، ومما يثبت ذلك أن الدول الغنية تخلو من أي

شكل من أشكال عمالة الأطفال، مقارنة مع الدول الفقيرة، التي تعاني الفقر والبطالة وتدني مستوى معيشة الفرد.

وعلى الصعيد العربي عامة، والأردني خاصة، فقد تعرضت المجتمعات العربية إلى العديد من الصعوبات، والاضطرابات الاقتصادية، الناتجة من الأوضاع التي تعرضت لها المنطقة العربية في أواخر الثمانينيات، وأوائل التسعينيات، فجاءت ظاهرة عمالة الأطفال إفرازاً طبيعياً للعديد من المشكلات الاقتصادية، التي تتمثل – بصفة أساسية – في انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة والمجتمع (زين الحايك،1997: 27).

والأردن كغيره من دول العالم، تعرض للعديد من الصعوبات الاقتصادية منذ نهاية الثمانينيات، مروراً بحرب الخليج الأولى والثانية، حيث تدهور الاقتصاد الأردني، ورافق ذلك تضخم وارتفاع في الأسعار، بالإضافة إلى ندرة المصادر الطبيعية، والزيادة السكانية العالية، وارتفاع الدين الخارجي، وما تبع ذلك من آثار أدت إلى تفاوت المستويات الاجتماعية، والاقتصادية للأسر، وانعكاسات سلبية على أكبر شرائح المجتمع ألا وهي الأطفال؛ حيث أسهمت هذه الظروف مجتمعة في ظهور بعض المشكلات الاجتماعية كالفقر، والبطالة، التي أدت بالأسر إلى إلحاق أبنائها بسوق العمل، فظهرت عمالة الأطفال وغيرها من المشكلات نتيجة لهذه الظروف الاقتصادية الصعبة (محمد الشياب، 2006: 19).

– أسباب تربوية وتعليمية:

أظهرت العديد من الدراسات التي تصدت لظاهرة عمالة الأطفال، أن هناك مشكلات عدة تواجه النظام التعليمي في بعض المجتمعات، تسبب انتشار هذه الظاهرة، يمكن إيرادها على النحو الآتي:

– يعتقد بعض أولياء الأمور ذوي المستوى التعليمي المتدني، بعدم فاعلية التعليم من الناحية المادية، مدعين أن أبناءهم الطلبة يضيعون وقتاً طويلاً في طلب العلم، والسعي للحصول على شهادة علمية، لا تتجاوز أهميتها تزيين جدران منازلهم، حاملة معها هم الحصول على وظيفة الذي أصبح في هذا الزمان حلماً لا يتحقق إلا بعد مضي سنوات عدة، كان فيها الابن عالة على والده، وأسرته، فالأولى من وجهة نظر هؤلاء الآباء ترك الابن للتعليم مبكراً، والانضمام إلى صفوف العاملين، وتعلم مهنة يستفيد منها مستقبلاً.

– تعاني المناهج المدرسية في بعض المجتمعات التي تنتشر فيها ظاهرة عمالة الأطفال، قصوراً في جوانب عدة، متمثلة بعدم تضمنها للأنشطة التي تثير التفكير الإبداعي للطلبة، وعدم مراعاتها لميولهم، واتجاهاتهم، ودوافعهم، وكل ما من شأنه صقل مواهبهم، وشحذ طاقاتهم؛ الأمر الذي يجعلهم يملون التعليم، ويشعرون بعدم جدواه، وضرورة البحث عن بديل عنه كالالتحاق بسوق العمل المجدي مادياً من وجهة نظرهم.

– ما زالت العديد من الأنظمة التعليمية، تتسم بالطابع التقليدي الذي ينطلق من فرض، مفاده أن المعلم هو محور العملية التعليمية، وهو الوحيد الذي يمتلك المعرفة، ويرسلها إلى متعلم أصم لا تتجاوز قيمته الأريكة التي يجلس عليها، ففي ظل هذا الوضع القائم الذي يكرس سلطة المدرس المعرفية، ويستخدم في سبيل ذلك العقاب الشديد الذي يتنافى مع الكرامة الإنسانية، تندفع الأفواج الكارهة والحاقدة على ديكتاتورية المدرس وقسوة النظام المدرسي، إلى الأرصفة، والشوارع، والمحال التجارية؛ ظناً منها أن في ذلك راحة من استبداد المدرس، واستعباد المدرسة.

– تعاني العديد من المؤسسات التعليمية في معظم البلدان التي تسجل أرقاماً عالية في ظاهرة عمالة الأطفال، عدم القدرة على استيعاب الأعداد الهائلة من الطلبة، خاصة في البلدان التي تشهد نمواً سكانياً كبيراً؛ الأمر الذي يخلف واقعاً تربوياً هزيلاً، يعتمد على المباني المستأجرة، والغرف الصفية التي تفتقر إلى أدنى الخدمات التعليمية، فيعمد بعض الآباء إلى عدم إرسال أبنائهم إلى المؤسسات التعليمية، ذات الوضع المتردي، دون أن يكون هناك بديل لهم سوى العمل بأبخس الأجور.

– رغبة بعض الآباء في الحفاظ على استمرارية مهنهم التي ورثوها في الغالب عن آبائهم، التي يعتزون بها غاية الاعتزاز، ويرونها إرثاً نفيساً لا يجدر التفريط به، وذلك عن طريق توريثها للأبناء (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 137).

– أسباب اجتماعية:

تقف وراء ظاهرة عمالة الأطفال أسباب اجتماعية عدة، تتمثل فيما يلي:

– يعاني الواقع الأسري في معظم البلدان التي تشهد تزايداً في أعداد الأطفال العاملين، مشكلات ذات صلة بالتفكك الأسري الناتج من الطلاق، والانفصال بين الزوجين، وتعدد الزوجات المصحوب بعدم قدرة الزوج على العدل بجميع مظاهره

وأشكاله، والغياب الطويل لأحد الوالدين، أو كليهما عن البيت بسبب العمل، أو الدراسة، وما إلى ذلك من مشكلات يترتب عليها إهمال للأبناء وعدم تحمل للمسؤولية تجاههم، فتزداد فرص ضياعهم، وتشردهم، وجنوحهم نحو الجريمة والانحراف، وامتهانهم أعمالاً لا تتفق وقدرتهم الجسدية، ولا تتناسب مع نموهم النفسي، والاجتماعي.

– عند دراسة خصائص والدي الأطفال العاملين، لوحظ أن بعضهم أميون، وبعضهم الآخر ذو مستوى علمي متدن؛ الأمر الذي يترتب عليه عدم وعيهم بحقوق أبنائهم التربوية المتمثلة باللعب، والرعاية، والتعليم، وتوفير جميع أجواء الأمن النفسي لأبنائهم؛ فكلما زاد المستوى التعليمي للأبناء زاد تبعاً لذلك وعيهم بالحاجات النمائية والحقوق التربوية لأبنائهم، وعكس ذلك هو تشردهم وضياعهم الناتج من عمالتهم التي تتنافى مع أبسط حقوقهم كأطفال ضعفاء.

– لا تعي كثير من الأسر في المجتمعات التي تشهد تفاقماً في حجم عمالة الأطفال، أهمية تنظيم النسل والمباعدة بين الأحمال، وما من سبب لذلك سوى الجهل، وثقافة خائرة تستند إلى دعوى جاهلية، مفادها أن كثرة الأبناء عزوة للأب، وقبيلته التي ينتمي إليها، دون أن يأبه بقدرته على إعالتهم، وتوفير أدنى مستويات العيش لهم، فالنتيجة هي أسر قوامها العشرات لا تجد ما يسد ظمأهم، ولا ما يدفع جوعهم، سوى دراهم معدودة يتقاضونها من مهنة شاقة لا يطيقونها.

– أسباب ثقافية:

تؤدي منظومة القيم الاجتماعية دوراً مهماً في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال؛ ففي تقرير مكتب العمل الدولي لعام 1996 الذي أورده خالد سليمان وسوسن مرقة (2002) في دراستهما حول ظاهرة عمالة الأطفال، أن هناك جملة من القيم الثقافية تصب في اتجاه مجابهة الظاهرة، والحد منها كقيم التراحم، وكفالة اليتيم، والعطف على الصغير وحمايته، والنظر إلى الأب بوصفه رب الأسرة، والمسؤول عن إعالتها. وفي المقابل فإن هناك قيماً ثقافية أخرى، تسهم في دعم ظاهرة عمالة الأطفال، بل وشرعنتها من قبيل رغبة الآباء في إكساب أبنائهم القدرة على تحمل المسؤولية، والاعتماد على الذات، أو توريثهم مهنهم التي توارثوها بدورهم عن آبائهم. ومن جانب آخر هناك القيم المادية الاستهلاكية، التي غزت مجتمعاتنا، وأخذت تتبوأ مكانة رفيعة في ظل طغيان القيم المادية، والعولمة، مقوضة دعائم الترابط والتراحم

الاجتماعي، وفارضة خلاف ذلك أجندتها المعدة لخدمة قوى السوق، والربح ولو كان ذلك على حساب الفئات الضعيفة المسحوقة (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 158].

- **أسباب سياسية:**

تسهم الحروب والاضطرابات السياسية، التي تعانيها العديد من الدول المعاصرة في تفاقم حجم ظاهرة عمالة الأطفال، من خلال ما تخلفه هذه الحروب من إضعاف للبنيان الاقتصادي، والاجتماعي للدول التي منيت بها، فتتعدد صور الفقر، والجوع، وعدم الأمن لدى الناس كافة، والأطفال بصورة خاصة، فيلجؤون إلى العمل بحثاً عن لقمة الخبز التي حرموا منها، بسبب موت معيلهم في ساحات القتال، وميادين القمع والإرهاب. ومما يزيد الأمر قسوة وحسرة ما تعمد إليه عصابات مسلحة في بعض الدول المضطربة سياسياً، من استغلال بشع للأطفال، وزجهم في صفوف القتل والإرهاب، كجنود صغار يباعون ويشترون بأبخس الأسعار، من قبل أناس لا يعرفون سوى البطش، والتنكيل، والتعذيب؛ فتذكر صحيفة (نيوزويك) خبراً أورده الهلالات في دراسته، أن هناك أكثر من 300,000 طفل يتورطون في نزاعات مسلحة في 30 دولة (خليل الهلالات، 2003: 25).

ومن الأمثلة على المجتمعات التي تشهد تزايداً في حجم عمالة الأطفال بسبب ظروفها السياسية، المجتمع الفلسطيني؛ فقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بمسح شامل لعمالة الأطفال في الربع الأخير من عام 1998م، تناول المسح عينة، مقدارها 4,546 عائلة شملت أطفالاً في الفئة العمرية (5 – 17) سنة. شمل المسح إجراء استبانة يتكون من جزأين: الجزء الأول موجه لرب الأسرة، والجزء الثاني مقابلة شخصية مع الطفل، وعرّف الطفل العامل في هذا المسح على أنه الطفل في عمر 5 – 17 سنة، الذي عمل لفترة أسبوع على الأقل خلال الاثني عشر شهراً السابقة. وعرف العمل بأنه العمل بأجر، أو من دون أجر في مصلحة خاصة بالأسرة، أو العمل الخاص، فكانت النتيجة 4,2% من الأطفال بين 5 – 17 سنة؛ أي 43,090 طفلاً شاركوا في العمل، 82,8%منهم مسجلون رسمياً كعمالة، في حين يرغب الباقون في العمل ويبحثون عن وظائف، بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهر المسح أن 63,600 طفل عملوا بأجر أو دون أجر في مصلحة خاصة بالأسرة خلال الاثني عشر شهراً السابقة للدراسة (أحمد اليازجي، 2002: 173).

- أسباب ديموغرافية:

تشهد بعض المجتمعات المعاصرة تزايداً في معدلات الولادة، وانخفاضاً في نسبة الوفيات؛ نتيجة لتحسن مستويات الخدمات الصحية فيها، وتعرض البعض الآخر من المجتمعات لموجات من الهجرات القسرية، التي خلفتها المجاعات، والكوارث الطبيعية التي اجتاحت مناطق عدة من دول العالم، ونتيجة لهذا الواقع الاجتماعي فقد ارتفعت معدلات الإعالة، وتضخمت نسبة البطالة، وزادت معدلات الفقر، وغير ذلك من الظروف، التي شكلت في مجملها مرتعاً خصباً لتنامي ظاهرة عمالة الأطفال (خالد سليمان، وسوسن مرقة، 2002: 138].

خامساً - آثار عمالة الأطفال:

أولاً - الآثار النفسية:

كشفت بعض الدراسات التي أجريت حول ظاهرة عمالة الأطفال، عن بعض السمات النفسية للطفل العامل، كفقدان شعوره بالأمن، والاستقرار النفسي، والخوف من المستقبل وعدم الثقة بالنفس، والاضطرابات الانفعالية والمسلكية، وعدم الشعور بالأمن، الذي يقوي شعور الطفل بالقلق، والكآبة، وفقدان احترام الذات، وفقدان القيمة، والكرامة الإنسانية، وغياب الحرية، والسلبية، واللامبالاة، والخروج على القانون بالجريمة، والعنف، والشعور بالحزن، والخجل، وعدم القدرة على اتخاذ القرار، والغضب والانفعال (محمد الشياب، 2006: 26).

ثانياً - الآثار الاجتماعية والتعليمية:

- ينجم عن نقص الرعاية الاجتماعية للطفل العامل، في بيئة العمل آثار عدة، تهدد أمن المجتمع، واستقراره كانتشار القتل، والسرقة، والتهريب، والاحتيال، والتسول، والنشل وممارسة البغاء، وتعاطي المخدرات، وشرب الخمر وغيرها من المخاطر التي تفتك بالأفراد، والمجتمعات عامة (هيفاء درويش، 2001: 43).

- يؤثر عمل الأطفال على علاقتهم بأسرهم؛ فغياب الأطفال عن أسرهم لساعات طويلة وعودتهم للمنزل في ساعات متأخرة من الليل، يؤدي إلى إضعاف روابط الطفل بأسرته.

- انخفاض المستوى التعليمي للأطفال العاملين، وزيادة ظاهرة التسرب المدرسي؛ الأمر الذي يترتب عليه حرمان الطفل من حقه في التمتع بمرحلة الطفولة، وفقدانه لمتعة اللعب والراحة والترفيه (خليل الهلالات، 2003: 30).

ثالثاً – الآثار الصحية:

– إصابة الطفل العامل بالصم نتيجة تعرضه للضوضاء، والصخب الشديدين، وقلة تعرضه للضوء.

– إصابة الطفل بأمراض جلدية بسبب تعرضه لحرارة الشمس الشديدة.

– إصابة الطفل بأمراض الجهاز التنفسي لتعرضه للغبار والتهوية السيئة.

– إصابة الطفل بأمراض قاتلة كالسرطان، نتيجة تعرضه للمواد الكيماوية، المسببة للسرطان.

– إصابة الطفل بالجروح، وبتر الأطراف، وبعض الأعضاء نتيجة عدم وعيه بالتعامل مع الآلات، والماكنات، ولعدم توافر وسائل الأمن، والسلامة، وقلة الخبرة والتدريب على التعامل مع هذه الآلات.

– تعرض الطفل للدهس، واصطدام السيارات، والإصابة بالتشوهات، والإعاقات الجسدية نتيجة قيامهم بالعمل كباعة متجولين في الشوارع.

الدراسات السابقة :

تناول العديد من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، والتربوية موضوع ظاهرة عمالة الأطفال، وعلى الرغم من تقارب موضوعات الدراسات السابقة من موضوع الدراسة الحالية، فإن الدراسات التي تناولت الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال على تنشئتهم الاجتماعية تكاد تكون قليلة ونادرة. وقد تناولت الدراسات السابقة مرتبة وفق السياق الزمني على النحو الآتي:

أجرت سوسن مرقة (1998) دراسة حول عمل الأطفال في المجتمع الأردني، هدفت إلى تعرف خصائص الأطفال العاملين، والوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين، والكشف عن ظروف العمل التي يعمل بها هؤلاء الأطفال، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الأطفال العاملين تزداد بازدياد أعمارهم، وأنهم عادة يتوزعون على مهن عدة مثل: ميكانيك السيارات والحدادة، والنجارة...، كما أن معظمهم من المتسربين من المدارس خلال المرحلة الإعدادية.

وتصدى فهمي عبد العزيز (1999) لظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي، والثقافي كدراسة أنثروبولوجية في مدينة إربد، هدفت إلى البحث في العوامل التي تؤدي إلى تشغيل الأطفال ضمن الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية في مدينة إربد، وأثبتت أن

هناك تدنياً في مستوى تعليم والدي الطفل العامل، وتدني مستوى دخلهما، وأظهرت أن هناك أماكن محددة تسكن فيها أسر الأطفال العاملين، تتميز بالكثافة السكانية، وكبر حجم الأسرة، وتشمل مخيم إربد، وحي حنينا، وحي التركمان.

وأجرت هيفاء درويش (2001) دراسة هدفت إلى تعرف العلاقة بين عمالة الأطفال وعملية النماء (الاجتماعي، والنفسي، والجسمي) للأطفال العاملين، والمقارنة في عملية النماء بين الأطفال العاملين، وغير العاملين إضافة إلى تعرف أهم الآثار الناتجة من عمل الأطفال، وأثبتت الدراسة انتماء الأطفال العاملين إلى أسر تتصف بأنها متماسكة، وذات مستوى تعليمي وافتصادي متدن، وحجم الأسرة الكبيرة (5 أفراد)، فيما اتصفت أسر الأطفال غير العاملين، بأنها أسر متماسكة وذات حجم كبير، وارتفاع مستوى تعليم الوالدين، ومستوى اقتصادي هو أقرب إلى الجيد بنسبة محدودة.

وأعد موسى أبو حوسة (2002) دراسة ميدانية على عينة من الأطفال العاملين في مدينة عمان، هدفت إلى تعرف خصائص الأطفال العاملين، والوضع الاقتصادي والاجتماعي لأسرهم، والكشف عن الظروف التي دفعتهم إلى ترك المدرسة، والخروج للعمل، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الأطفال العاملين تزداد بازدياد أعمارهم، ويتوزعون على مهن حرفية عدة كالميكانيك، والحدادة، ودهان السيارات وتجليسها، والنجارة، وتنجيد فرش السيارات، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن تدني المستوى التعليمي لأولياء أمورهم، وسوء الوضع الاقتصادي لأسرهم، يسهم في دفع الأطفال إلى البحث عن فرص عمل.

وتناول خالد سليمان، وسوسن مرقة (2002) ظاهرة عمالة الأطفال في دراسة هدفت إلى الكشف عن أشكال عمالة الأطفال، وبيان العوامل والأسباب التي تقف وراءها، وأهم المساعي والجهود المبذولة على الصعيد العربي عامة، والأردني خاصة في سبيل مواجهة هذه الظاهرة، والحد من آثارها السلبية، وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة عمالة الأطفال من المشكلات الاجتماعية المفصلية، التي تواجه العالم العربي، ليس بحكم كشفها عن عجز الأبنية الاجتماعية لمجتمعاتنا العربية فقط، وليس بدعوى آثارها وتداعياتها السلبية البالغة، التي تطول – في المحصلة النهائية قطاعات المجتمع كافة – وإنما فوق هذا وذاك لتعلقها بشريحة الأطفال، الذين يمثلون معقد الآمال، ويرتكز عليهم مصير الأمة ومستقبلها.

وحول ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية، وسياسات مكافحتها فقد أجرى رائد زيد (2002) دراسة هدفت إلى الوقوف على الجوانب المتعلقة بالظاهرة من حيث حجمها وأسبابها، والتأثيرات الناتجة منها، وتوصلت الدراسة إلى أن القضاء على هذه الظاهرة المرتبطة بالعديد من المتغيرات يوجب التعامل مع هذه الظاهرة تعاملاً يفضي إلى وضع سياسات متكاملة في جميع المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والتشريعية والرعاية الاجتماعية، للقضاء عليها من جذورها.

وأعد خليل الهلالات (2003) دراسة عنوانها ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع السياحي في مدينة البتراء، هدفت إلى تعرف خصائص الأطفال العاملين والكشف عن ظروف عملهم، وبيان أهم الآثار الصحية، والاجتماعية لعمالة الأطفال على الأطفال العاملين، وتوصلت الدراسة إلى أن الأطفال العاملين يتعرضون لعدد من المخاطرالصحية، وإصابات العمل والأمراض، كالتعرض لأشعة الشمس، والشعور بالإجهاد، وآلام البطن، والظهر والتعرض للجروح، والكسور وغير ذلك من المخاطر الصحية.

وتناول محمد الشياب (2006) الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال في دراسة، هدفت إلى معرفة الآثار السلبية الناتجة من عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة إربد، وأظهرت الدراسة أن الآثار السلبية الصحية هي الأكثر شيوعاً لدى الأطفال العاملين من طلبة المدارس في محافظة إربد، ثم الآثار الاجتماعية، ثم النفسية ثم السلوكية.

وتناولت مرام المواجدة (2006) ظاهرة عمالة الأطفال، من منظور شرعي هدفت دراسته إلى الكشف عن الحكم الشرعي لظاهرة عمالة الأطفال، ومقارنة ذلك بالقانون الدولي والقانون الأردني، في الأحوال المنصوص عليها في تلك القوانين، وتوصلت الدراسة إلى القول بجواز عمالة الأطفال وفقاً لضوابط وشروط أقرتها الشريعة الإسلامية، تمثلت بمشروعية العمل بتحديد نوعه، وأجرته، وعدم تأثيره على تعليم الطفل، وممارسته للعب، وأن يكون العمل بحسب قدرات الطفل واستطاعاته.

وتناول دهام الصانع (2007) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال، في دراسة ميدانية على عينة من أطفال فئة (البدون) في دولة الكويت، هدفت إلى تعرف الآثار الاجتماعية، والاقتصادية لعمالة الأطفال من فئة (البدون) في دولة

الكويت، وأظهرت الدراسة وجود فروق في الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، بين فئة الأطفال العاملين وغير العاملين؛ مما يشير إلى وجود آثار سلبية على الأطفال، نتيجة لعملهم، وتوصلت الدراسة إلى أن عمالة الأطفال في دولة الكويت تكاد تكون غير موجودة، وأن سبب وجودها الرئيس هو عدم تجنيس فئة المقيمين في الدولة " فئة البدون ".

وحول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال، فقد أجرت ياسمين بطيط (2010) دراسة هدفت إلى تعرف الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية للأطفال العاملين في منطقة سحاب، وخلصت الدراسة إلى أن هناك آثاراً اجتماعية واقتصادية عدة لظاهرة عمالة الأطفال في سحاب، تمثلت الآثارالاجتماعية في أن لدى الأطفال العاملين توجهاً قوياً نحو إقامة علاقات اجتماعية جيدة مع الآخرين، وحب الطفل العامل لنفسه، والنظر بإيجابية إلى المستقبل، أما الاقتصادية، فتمثلت في تنامي طموح العامل نحو مستقبله المهني، واعتماده على نفسه، إلا أنه ليس بإمكانه التصرف بأجره، وغير ذلك من الآثار الاقتصادية.

وأعد مجدي أبو سعن، وجواهر الطورة (2010) دراسة حول المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن، بهدف تعرف خصائص الأطفال العاملين الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، وقياس مدى تأثير بيئة العمل على صحة الأطفال وسلامتهم، من خلال تعرف أماكن وجودهم وتحديدها تمهيداً لسحبهم وإعادة تأهيلهم وتحويلهم إلى مركز الدعم الاجتماعي للاستفادة من الخدمات التعليمية، والإرشادية، والتربوية، والترفيهية، وأظهرت الدراسة أن الوضع الاقتصادي المرتبط بالفقر والبطالة من أهم أسباب توجه الأطفال للعمل في البلدان التي تعاني مشكلة عمالة الأطفال.

الدراسات الأجنبية :

تناول Shahateet & Dabdub (2002) عمالة الأطفال في الأردن، في دراسة لهما هدفت إلى الوقوف على خصائص الأطفال العاملين الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية، والصحية خلال عام 2001م، وأظهرت الدراسة أن هناك عوامل عدة تقف وراء ظاهرة عمالة الأطفال، منها: حجم الأسرة الكبير الذي يزيد على سبعة أفراد، وتسرب الأطفال من المدرسة للعمل بهدف مساعدة أسرهم،

والوضع الاقتصادي المتردي الذي يدفع الأطفال للعمل إحدى عشرة ساعة يومياً وبأجر زهيد لا يزيد على 80 ديناراً شهرياً.

وبشأن عمالة الأطفال، وتقلبات عمالة السوق في منطقة ريفية في البرازيل فقد أجرى Duryea (2003) دراسة هدفت إلى تعرف واقع عمالة الأطفال في الريف البرازيلي، وأظهرت الدراسة أن الفقر المنتشر في الأرياف البرازيلية سبب في انتشار عمالة الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين (14 – 16) سنة.

وأعد Saif (2006) تقييماً سريعاً لأسوأ أشكال عمالة الأطفال في الأردن، بهدف تعميق الفهم بظاهرة عمالة الأطفال في الأردن، واستنتجت دراسته أن غالبية الأطفال العاملين في الأردن يتصفون بمجموعة من الصفات، أهمها: انتماؤهم إلى أسر كبيرة الحجم، قوامها 6 – 10 أفراد، وأن غالبيتهم يعيشون في أسر طبيعية؛ بمعنى أن الوالدين يعيشون معاً، وأكثريتهم ممن أنهوا مرحلة التعليم الأساسي، وتعمل الغالبية منهم من 8 – 12 ساعة يومياً، ولمدة 6 أيام في الأسبوع، وأن معظم الأطفال يتقاضون أجراً أسبوعياً يبلغ 40 ديناراً، وأن نسبة منهم يعانون أمراضاً مزمنة كالسعال، وضيق التنفس، والصداع وأمراض العيون، وآلاماً متواصلة في الجسد ككل، نتيجة عدم الرعاية الصحية.

وللوقوف على واقع عمالة الأطفال في الهند أيضاً فقد أعد Radhika (2008) دراسة هدفت إلى تعرف مدى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الهند، وأهم الإجراءات المقترحة للحد من هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن قرابة 12 مليون طفل هندي ممن هم دون سن 14 سنة يعملون في مهن لا تتناسب مع طفولتهم، وبينت الدراسة أن العامل الاقتصادي هو الذي يقف وراء انتشار هذه الظاهرة، وأوصت الدراسة بضرورة إقرار حقوق الطفل في التعليم، والالتزام بها كأولى الخطوات لاجتثاث هذه الظاهرة.

ووصف Nanjunda (2009) ظاهرة عمالة الأطفال، بأنها محنة تواجه أطفال مدينة بانقال في الهند، وذلك في دراسة له هدفت إلى تعرف أسباب عمالة الأطفال في الهند، وأظهرت الدراسة بعضاً من هذه الأسباب المتمثلة في الفقر، والتزايد السكاني، وحجم العائلة الكبير، وتدني مستوى تعليم الوالدين، ودخل الأسرة المنخفض، وغير ذلك من الأسباب التي تدفع أرباب العمل إلى استغلال الأطفال المتسربين من مدارسهم في العمل بأجور متدنية.

وأجرى Bromley (2009) دراسة حول تجارب الأطفال كتجار شوارع في منطقة " البيرو" هدفت إلى تعرف أهم الآثار السلبية الناجمة عن عمالة الأطفال الذين يعملون كتجار شوارع في منطقة البيرو، وأظهرت الدراسة أن أكثر من مائة طفل يعملون كتجار في منطقة " كوسكو " التابعة للبيرو، وأن هذه الظاهرة ترتب عليها بعض الآثار السلبية، مثل حوادث الطرق التي أصيب بها الأطفال العاملون، وانتشار اللصوصية بينهم، وعدم توافر وقت للعب والراحة للأطفال العاملين، والانقطاع عن متابعة التعليم وشيوع الأمية بين صفوفهم.

وتناول Frank (2009) قضية عمالة الأطفال في دراسة هدفت إلى الكشف عن واقع عمالة الأطفال في دول العالم الثالث، التي يكثر فيها عمالة الأطفال في القطاع الزراعي، واستنتجت الدراسة أن قرابة 70 % من الأطفال العاملين في الدول النامية يعملون في الزراعة، هم ممن دون سن 14 سنة، وأن معظم هؤلاء الأطفال يعانون أمراض الرئة، نتيجة استنشاقهم للمبيدات الكيماوية التي تستخدم في الزراعة.

وأجرى Acar (2010) دراسة حول عمل الأطفال في الشوارع، وقطاع الخدمات في تركيا كدراسة مقارنة، هدفت إلى تعرف خصائص 126 طفلاً عاملاً في تركيا، 70 منهم يعملون في الشوارع و56 طفلاً، يعملون في قطاع الخدمات، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل أعمار الأطفال العاملين في الشوارع هو 12 سنة، أما الأطفال الذين يعملون في قطاع الخدمات فإن معدل أعمارهم 17سنة، وأن غالبية آباء الأطفال العاملين يعيشون في قرى فقيرة، ومستوى تعليم آبائهم متدن، لا يتجاوز مرحلة التعليم الأساسي.

وحول ظروف الاقتصاد الاجتماعي للأطفال العاملين في الباكستان، أجرى Hai (2010) دراسة هدفت إلى استكشاف تأثير الاقتصاد الاجتماعي والعوامل الديموغرافية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في قطاع الصيد في ولاية من ولايات باكستان تدعى بالوكستان، واستنتجت الدراسة أن ما نسبته 30% من الأطفال الذين تناولتهم الدراسة يعملون في صيد الأسماك، وأن السبب الرئيس لعمالتهم هو الفقر الذي يدفعهم للتسرب من المدرسة، والعزوف عن التعليم.

وتناول Hosen (2010) عمالة الأطفال وأثرها على تعليمهم في بنغلادش، هدفت إلى الكشف عن أثر عمالة الأطفال على تعليمهم، وبيان بعض خصائص الأطفال العاملين في بنغلادش، وأظهرت الدراسة أن عمالة الأطفال ذات آثار صحية

وتعليمية سيئة على الأطفال العاملين في بنغلادش، تفرض على المسؤولين وصانعي القرار اتخاذ جميع التدابير للوقاية من مخاطر عمالة الأطفال، التي تفتك بنحو 4,7 ملايين طفل تراوح أعمارهم بين 4 – 15 سنة.

ملخص الدراسات السابقة، وموقع الدراسة الحالية منها :

تبين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ملاحظات عدة، أهمها :

– أن جميع الدراسات السابقة تناولت ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمعات العربية، وخلت من أي إشارة لوجود هذه الظاهرة في الدول المتقدمة، ولا يعتبر هذا تقصيراً من قبل الباحثين الذين سبقوا في تناول هذه الظاهرة، إلا أن انخفاض أعداد الأطفال العاملين في تلك الدول التي تشهد رفاهاً اقتصادياً انعكس على مختلف جوانب الحياة – هو السبب الرئيس في انعدام هذه الظاهرة فيها، اللهم سوى أعداد قليلة لا تصل إلى حد الظاهرة الخطيرة.

– عند النظر في تخصصات الباحثين الذين سبقوا إلى تناول هذه الدراسة، لوحظ أنها متنوعة التخصصات كتخصص العمل الاجتماعي، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والقانون، وهذا يعني أن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة، والاهتمام لعظم مخاطرها وآثارها على الفرد والمجتمع.

– هناك ميزة مشتركة بين غالبية الدراسات السابقة، تكمن في اعتمادها على الاستبانة أداة لجمع المعلومات واستقصائها.

– أجمعت غالبية الدراسات السابقة، على أن هناك جملة من الأسباب الاجتماعية، والاقتصادية تقف بقوة خلف انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، كالفقر، وتدني مستوى الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، والأسرة ذات الحجم الكبير، وتدني المستوى التعليمي للوالدين.

– تناولت غالبية الدراسات السابقة ظاهرة عمالة الأطفال من حيث الخصائص الديموغرافية للطفل العامل، وخصائص أسرته، وظروف عمله، وأسباب انتشار هذه الظاهرة.

– تتميز العينات التي تناولتها الدراسات السابقة، بأنها من الأطفال العاملين والأطفال غير العاملين من طلبة المدارس الحكومية ممن تراوح أعمارهم بين (7 – 15) سنة.

وتتميز هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات، في أنها تناولت ظاهرة عمالة الأطفال في إقليم حيوي ومهم بالنسبة إلى الأردن، وهو إقليم الشمال الذي يضم أربع محافظات، هي عجلون، وإربد، وجرش، والمفرق؛ أي ما نسبته ثلث الأردن من حيث التوزع الجغرافي والسكاني، ومما تجدر الإشارة إليه أن دراسة محمد الشياب (2006) من أقرب الدراسات السابقة للدراسة الحالية في كونها تصدت لدراسة الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة عمالة الأطفال، إلا أنها اختلفت عنها في أمرين، أولهما: أن دراسة الشياب تناولت ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة إربد تحديداً، في حين تميزت الدراسة الحالية بأنها أكثر عمومية، وذلك بتناولها هذه الظاهرة في إقليم كامل مكون من أربع محافظات، إربد واحدة منها. والأمر الثاني الذي يبرز الاختلاف بين الدراسة الحالية ودراسة محمد الشياب (2006) أن دراسة الشياب تناولت دراسة الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال في المجالات المتضمنة للمجال الصحي والنفسي والاجتماعي، في حين اقتصرت هذه الدراسة على دراسة الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة عمالة الأطفال على تنشئتهم الاجتماعية فقط، وهو ما تتفق فيه مع دراسة هيفاء درويش (2001)، التي تناولت أثر عمالة الأطفال على نمائهم، وتنشئتهم الاجتماعية في محافظة الزرقاء، ووجه الاختلاف بين الدراسة الحالية، ودراسة درويش أن دراسة درويش (2001) أجريت في محافظة الزرقاء بخلاف الدراسة الحالية التي أجريت في إقليم شمال الأردن، إضافة إلى أن دراسة درويش (2001) تناولت الآثار السلبية والإيجابية لظاهرة عمالة الأطفال على نمائهم وتنشئتهم الاجتماعية بخلاف الدراسة الحالية، التي اقتصرت على الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث درست عينة قصدية من مجتمع الدراسة ضمن إمكانات الباحث، لملاءمة هذا المنهج لمثل هذا النوع من الدراسات، وطبقت الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليلها.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأطفال العاملين في مختلف المهن ضمن الفئة العمرية (8 – 17) سنة، ونظراً لعدم توافر سجلات رسمية أو غير رسمية بأعداد الأطفال العاملين في إقليم شمال الأردن، فإن عدد أفراد مجتمع الدراسة يبقى مجهولاً.

عينة الدراسة :

نظراً لعدم توافر سجلات رسمية بالعدد الكلي للأطفال العاملين في إقليم شمال الأردن، فقد اختيرت عينة قصدية (غرضية) من الأطفال العاملين في محافظات إقليم شمال الأردن (إربد، والمفرق، وعجلون، وجرش)، الذين عثر عليهم في أثناء جمع البيانات؛ حيث تكونت عينة الدراسة من (200) طفل عامل، تراوح أعمارهم بين (8–17) سنة.

أداة الدراسة :

صممت استبانة لجمع البيانات المتعلقة بدرجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال؛ حيث اشتملت على المحاور الآتية:

أ – بيانات حول الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية للطفل العامل، مثل: (الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، ومكان السكن، ونوع السكن، وترتيب الطفل بين إخوانه).

ب – بيانات حول الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لأسرة الطفل العامل، مثل: حجم الأسرة، وعدد أفرادها العاملين، وعمر الوالدين، ومستواهما التعليمي، وعملهما، وحالتهما الاجتماعية؛ أي أيعيشان معاً حياة طبيعية أم إنهما منفصلان لموت أو طلاق؟.

ج – بيانات تتعلق بظروف الطفل العامل، وتضم: (عدد ساعات العمل اليومي، والأجر اليومي، ونوع العمل، وعمل الطفل عند أقاربه، ودرجة القرابة مع صاحب العمل، وعمر الطفل العامل عند البدء بالعمل).

د – بيانات تتعلق بأسباب عمالة الأطفال المتمثلة بـ (فقر الأسرة، ووفاة الأب المعيل للأسرة، وعجز الأب عن العمل، ورسوب الطفل العامل في المدرسة، وتمكن الطفل من تلبية حاجاته وزيادة مصاريفه).

هـ – بيانات تتعلق بالآثار السلبية لعمالة الأطفال.

إجراءات معالجة الأداة:

أعطي لكل فقرة من فقرات الاستبانة وزن متدرج وفق سلم ليكرت الخماسي لتقدير درجة التأثير(موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)، وتمثل رقميًا على الترتيب (5، 4، 3، 2، 1)، واعتبر الباحث الفقرات التي تحصل على متوسط حسابي (3–4) عالية؛ (أي أن درجة التأثيرات الاجتماعية عالية، والتي

تحصل على متوسط حسابي بين 2 – 3 فقرات متوسطة، (أي أن درجة التأثيرات الاجتماعية متوسطة)، والتي تحصل على متوسط حسابي أقل من 2 فقرات ضعيفة (أي أن درجة التأثيرات الاجتماعية ضعيفة).

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة، ومن قدرتها على القياس عرضت على (6) محكمين من ذوي الاختصاص في جامعة البلقاء التطبيقية، وطلب منهم تزويد الباحث بآرائهم حول الأداة؛ من حيث ملاءمة الفقرات للمجال الذي اندرجت تحته ومناسبته، ووضوح الصياغة اللغوية للفقرات. وفي ضوء ملاحظاتهم حذف بعض الفقرات وعدل بعضها الآخر، وعدلت الاستبانة بناءً على ذلك، وأصبح عدد فقراتها (30) فقرة.

ثبات الأداة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حسب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي بحسب معادلة كرونباخ ألفا للمجالات والأداة ككل؛ إذ بلغت قيمته للأداة ككل (0,89)، واعتبرت هذه النسبة مناسبة لغايات هذه الدراسة.

المعالجة الإحصائية :

أجيب عن أسئلة الدراسة، من خلال استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي المتمثل في استخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لوصف خصائص أسر الأطفال العاملين، والكشف عن درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في إقليم شمال الأردن. وللكشف عن مدى تأثير الخصائص الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية على التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في عينة البحث استخدم تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA)، وتحليل التباين الثلاثي (Three Way ANOVA)، واختبار شيفيه (Scheffe') للمقارنات البعدية.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً – النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومفاده "ما خصائص الأطفال العاملين في عينة البحث؟".

1 – خصائص الأطفال العاملين، وتشمل: جنسهم، وعمرهم، ومكان سكنهم، ونوعه، وترتيبهم بين إخوانهم:

جدول (1)
توزع أفراد العينة بحسب متغير عمر الأطفال العاملين، ومستواهم التعليمي، ومكان سكنهم، ونوعه

العمر	التكرار	النسبة المئوية %	مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 10 سنوات	25	%12,5	مدينة	63	%31,5
10 – 16 سنة	175	%87,5	قرية	109	%54,5
المجموع	200	%100	مخيم	28	%14
المستوى التعليمي	**التكرار**	**النسبة المئوية %**	المجموع	200	%100
أمي (لا يقرأ ولا يكتب)	3	%1,5	**نوع السكن**	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
أول	2	%1	ملك	126	%63
ثان	12	%6	أجرة	74	%37
ثالث	15	%7,5	المجموع	200	%100
رابع	18	%9	**عدد أفراد الأسرة**	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
خامس	20	%10	أقل من (4) أفراد	6	%3
سادس	12	%6	4 – 8 أفراد	100	%50
سابع	25	%12,5	9 أفراد فأكثر	94	%47
ثامن	22	%11	المجموع	200	%100
تاسع	27	%13,5			
عاشر	37	%18,5			
حادي عشر	7	%3,5			
المجموع	200	%100			

يتضح من جدول (1) أن نسبة الأطفال العاملين الذين تراوح أعمارهم بين (10 – 16) قد بلغت (87,5%)، في حين انخفضت نسبة الأطفال العاملين ممن هم أقل من 10 سنوات لتصل إلى (12,5%). ويتضح أيضاً ارتفاع نسبة الأطفال العاملين ذوي المستوى التعليمي العاشر؛ إذ بلغت نسبتهم المئوية (18,5%)، في

حين انخفضت نسبة الأطفال ذوي المستوى التعليمي الأول لتصل إلى (1%). ويشير الجدول أيضاً إلى أن أكثر من نصف الأطفال العاملين يسكنون في القرية؛ إذ بلغت نسبتهم (54,5%)، في حين انخفضت نسبة الأطفال العاملين الذين يسكنون المخيمات إلى (14%).

ويبين جدول (1) أيضاً أن نسبة الأطفال العاملين الذين ينتمون إلى أسر تملك سكناً بلغت (63%)، ويقابل ذلك انخفاض نسبة الأطفال العاملين الذين ينتمون إلى أسر تسكن في بيوت مستأجرة؛ إذ بلغت (37%).

2 – خصائص أسر الاطفال العاملين: (حجم الأسرة، وعدد أفرادها العاملين، وعمر الوالدين، ومستواهما التعليمي، وعملهما، وحالتهما الاجتماعية؛ أي أيعيشان معاً حياة طبيعية أم إنهما منفصلان لموت أو طلاق؟):

جدول (2)

توزع أفراد العينة بحسب متغير حجم أسرة الطفل العامل، وعدد أفرادها العاملين، وعمر الوالدين، ومستواهما التعليمي، وعملهما، وحالتهما الاجتماعية؛ أي أيعيشان معاً حياة طبيعية أم إنهما منفصلان لموت أو طلاق؟)

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب بين الإخوة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من (4) أفراد	6	%3	الأول	18	%9
4 – 8 أفراد	100	%50	الثاني	22	%11
9 أفراد فأكثر	94	%47	الثالث	25	%12,5
المجموع	200	%100	الرابع	29	%14,5
عدد أفراد الأسرة العاملين	**التكرار**	**النسبة المئوية %**	الخامس	29	%14,5
لا يوجد	--	--	السادس	37	%18,5
1	30	%15	السابع فأكثر	40	%20
2	50	%25	المجموع	200	%100
3	58	%29			
4	34	%17	**يعيش الوالدان معاً**	**التكرار**	**النسبة المئوية**
5	16	%8	نعم	137	%68,5

تابع/ جدول (2)

توزع أفراد العينة بحسب متغير حجم أسرة الطفل العامل، وعدد أفرادها العاملين، وعمر الوالدين، ومستواهما التعليمي، وعملهما، وحالتهما الاجتماعية؛ أي أيعيشان معاً حياة طبيعية أم إنهما منفصلان لموت أو طلاق؟)

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب بين الإخوة	التكرار	النسبة المئوية %
6	5	%2,5	لا	63	%31,5
7	2	%1	المجموع	200	%100
8	2	%1			
9	2	%1			
10 فأكثر	1	%0,5			
المجموع	200	%100			

عمر الوالدين	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 40 سنة	20	%10	15	%7,5
40 – 49 سنة	80	%40	81	%40,5
50 – 59 سنة	54	%27	28	%14
60 سنة فأكثر	46	%23	76	%38
المجموع	200	%100	200	%100

المستوى التعليمي للوالدين	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%
أمي (لا يقرأ ولا يكتب)	58	%29	56	%28
ابتدائي	56	%28	46	%23
إعدادي	56	%28	51	%25,5
ثانوي فأكثر	30	%15	47	%23,5
المجموع	200	%100	200	%100

تابع/ جدول (2)

توزع أفراد العينة بحسب متغير حجم أسرة الطفل العامل، وعدد أفرادها العاملين، وعمر الوالدين، ومستواهما التعليمي، وعملهما، وحالتهما الاجتماعية؛ أي أيعيشان معاً حياة طبيعية أم أنهما منفصلان لموت أو طلاق؟)

الوالدان على قيد الحياة	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	175	%87,5	173	%86,5
لا	25	%12,5	27	%13,5
المجموع	200	%100	200	%100
عمل الأب والأم	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
لا يعمل	51	%25,5	163	%81,5
موظف	34	%17	20	%10
متقاعد	28	%14	--	--
عامل	26	%13	12	%6
سائق	17	%8,5	--	--
مزارع	18	%9	3	%1,5
تاجر	26	%13	2	%1
المجموع	200	%100	200	%100

تشير بيانات جدول (2) إلى أن نصف الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر، عدد أفرادها (4–8 أفراد)، ويقابل ذلك تدني نسبة الأطفال العاملين الذين ينتمون إلى أسر، قوامها أقل من (4) أفراد؛ إذ بلغت نسبتهم (3%).

ويظهر الجدول أيضاً أن (20%) من الأطفال العاملين يحتلون الترتيب السابع بين إخوانهم، في حين انخفضت نسبة الأطفال العاملين الذين يحتلون الترتيب الأول بين إخوانهم لتصل إلى (9%).

ويبين الجدول أن (29%) من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر، عدد أفرادها العاملين (3 أفراد)، في مقابل تدني نسبة الأطفال العاملين الذين ينتمون إلى أسر، عدد أفرادها العاملين (10 أفراد فأكثر)؛ إذ بلغت نسبتهم 0,5%.

ويظهر الجدول أيضاً أن معظم الأطفال العاملين تراوح أعمار آبائهم وأمهاتهم بين (40 – 49) سنة؛ إذ بلغت نسبتهم 40%، بينما انخفضت نسبة الأطفال العاملين الذين تقل أعمار آبائهم وأمهاتهم عن (40) سنة؛ إذ راوحت نسبتهم بين (7,5% – 10%).

ويبين الجدول أن (28% – 29%) من آباء الأطفال العاملين وأمهاتهم مستواهم التعليمي أمي، في حين تدنت نسبة الأطفال العاملين ممن مستوى تعليم آبائهم وأمهاتهم ثانوي فأكثر لتصل إلى (15%) لدى الآباء، و(23,5%) لدى الأمهات.

ويظهر الجدول أيضاً أن (87%) من آباء الأطفال العاملين وأمهاتهم ما زالوا على قيد الحياة، في حين بلغت نسبة آباء وأمهات الأطفال العاملين المتوفين (13%).

ويشير الجدول إلى أن (25,5%) من آباء الأطفال العاملين من دون عمل، يقابل ذلك ارتفاع نسبة أمهات الأطفال العاملين اللواتي لا يعملن لتبلغ (81,5%)، ويشير الجدول أيضاً إلى أن (17%) من آباء الأطفال العاملين يعملون موظفين في المؤسسات العامة والخاصة، و(9%) يعملون في القطاع الزراعي. أما طبيعة عمل أمهات الأطفال العاملين فإن (10%) منهن يعملن كموظفات، و(1%) فقط يعملن في التجارة.

ويظهر الجدول أيضاً أن ما يقارب من ثلثي آباء الأطفال العاملين وأمهاتهم يعيشون معاً معيشة طبيعية، في حين أن الثلث منهم لا يعيشون معاً معيشة طبيعية تحت سقف بيت واحد.

3 – ظروف الطفل العامل، وتشمل: عدد ساعات العمل اليومي، والأجر اليومي، ونوع العمل، وعمل الطفل عند أقاربه، ودرجة القرابة مع صاحب العمل، وعمر الطفل العامل عند البدء بالعمل:

جدول (3)
توزع أفراد العينة بحسب متغير عدد ساعات العمل اليومي، والأجر اليومي، ونوع العمل، وعمل الطفل عند أقاربه، ودرجة القرابة مع صاحب العمل، وعمر الطفل العامل عند البدء بالعمل

نوع العمل	التكرار	النسبة المئوية %	ساعات العمل اليومي	التكرار	النسبة المئوية %
بائع متجول	30	%15	أقل من 4 ساعات	36	%18
بائع في محل	42	%21	4 – 6 ساعات	50	%25
عامل	128	%64	7 – 9 ساعات	67	%33,5
المجموع	%200	%100	10 ساعات فأكثر	47	%23,5
			المجموع	200	%100
الأجر اليومي	**التكرار**	**النسبة المئوية %**	**العمل عند الأقارب**	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
أقل من 3 دنانير	30	%15	نعم	80	%40
3–7 دنانير	135	%67,5	لا	120	%60
8–11ديناراً	20	%10	المجموع	200	%100
12–15 ديناراً	15	%7,5	**درجة القرابة**	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
المجموع	200	%100	أحد أفراد الأسرة أب / أخ	47	%59
العمر عند بدء العمل	**التكرار**	**النسبة المئوية %**	أحد الأعمام أو الأخوال	20	%25
أقل من 10 سنوات	34	%17	أحد الأقارب من بعيد	13	%16
11 – 13 سنة	109	%54,5	المجموع	80	%100
14– 16 سنة	57	%28,5			
المجموع	200	%100			

توضح بيانات جدول (3) نوع عمل الأطفال العاملين، إذ بلغت نسبة الأطفال الذين يعملون عمالاً (64%)، في حين انخفضت نسبة الأطفال الذين يعملون كباعة متجولين لتصل إلى (15%).

ويبين الجدول أن (33,5%) من الأطفال العاملين تراوح عدد ساعات عملهم اليومي بين (7 – 9 ساعات)، في حين أن (18%) منهم تقل ساعات عملهم اليومي عن (4 ساعات).

ويتضح من الجدول أن 67,5% من الأطفال العاملين يتقاضون أجراً يومياً يراوح بين (3–7) دنانير، في حين 7,5% منهم يتقاضون أجراً يومياً يراوح بين (12–15) ديناراً.

ويبين الجدول أن (40%) فقط من الأطفال العاملين يعملون عند أقاربهم، في مقابل (60%) منهم لا تربطهم بالذين يعملون عندهم أي صلة قرابة.

ويظهر الجدول أيضاً أن 59% من الأطفال العاملين تربطهم بمن يعملون عندهم رابطة الأبوة، أو الأخوة، و16% منهم يعملون عند أقربائهم البعيدين.

ويشير الجدول إلى أن (54,5%) من الأطفال العاملين قد بدؤوا العمل في المرحلة العمرية الممتدة من سن (11 – 13) سنة، في حين انخفضت نسبة الأطفال العاملين الذين بدأوا العمل في سن مبكرة؛ أي أقل من 10 سنوات لتبلغ (17%).

4 – أسباب العمل، وتشمل: فقر الأسرة، ووفاة الأب المعيل للأسرة، وعجز الأب عن العمل، ورسوب الطفل العامل في المدرسة، وتمكن الطفل من تلبية حاجاته وزيادة مصاريفه).

يبين جدول (4) الأسباب التي تقف وراء عمالة الأطفال في إقليم شمال الأردن بمحافظاته الأربع (عجلون، وإربد، وجرش، والمفرق) مرتبة بحسب أهميتها النسبية على النحو الآتي:

احتل فقر الأسرة المرتبة الأولى بنسبة مئوية، مقدارها (39%)، تلاه في المرتبة الثانية عمل الطفل كي يتمكن من تلبية احتياجاته بنسبة مئوية مقدارها (14%)، وجاء عمل الأطفال لتعلم مهنة يستفيدون منها في المستقبل في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت (13%)، وجاء عمل الأطفال بسبب رسوبهم في المدرسة ورغبتهم في الحصول على المال لزيادة مصاريفهم قي المرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت (8,5%)، واحتل وفاة الأب المعيل للأسرة المرتبة الخامسة بين أسباب عمالة الأطفال بنسبة مئوية مقدارها (7%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء عجز الأب،

ومساعدته بنسبة مئوية بلغت (5%). وتظهر بيانات الجدول أيضاً أن (58%) من الأطفال العاملين غير ملتحقين بالمدرسة، في مقابل (42%) منهم ملتحقون بالمدرسة.

جدول (4)
توزع أفراد العينة بحسب متغير أسباب العمل

أسباب العمل	التكرار	النسبة المئوية %
فقر الأسرة	78	%39
وفاة الأب المعيل للأسرة	14	%7
عجز الأب عن العمل	10	%5
رسوبي في الدراسة	17	%8,5
لأتمكن من تلبية حاجاتي	28	%14
لأزيد من مصاريفي	17	%8,5
لأتعلم مهنة	26	%13
مساعدة الأب	10	%5
المجموع	200	%100
الالتحاق بالمدرسة حالياً	التكرار	النسبة المئوية
نعم	84	%42
لا	116	%58
المجموع	200	%100

ثانياً – النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، ومفاده: "ما درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن؟".

1 – **النتائج المتعلقة بدرجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن:**

جدول (5)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير الكلية لعمالة الأطفال في محافظة المفرق الأردنية

الرتبة	المحافظة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
3	المفرق	2,01	,515	متوسطة
1	إربد	2,32	,836	متوسطة
2	جرش	2,21	,282	متوسطة
2	عجلون	2,21	,282	متوسطة

يتضح من جدول (5) أن درجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن كانت متوسطة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة التأثيرات الاجتماعية الكلية (2,19)، وبانحراف معياري (,577)، ويشير الجدول أيضاً إلى أن درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظة إربد جاءت في المرتبة الأولى، بأعلى متوسط حسابي بلغ (2,32)، وبانحراف معياري (,836). تلتها في المرتبة الثانية محافظتا جرش، وعجلون بمتوسط حسابي بلغ (2,21)، وبانحراف معياري (,282)، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة، جاءت محافظة المفرق بمتوسط حسابي بلغ (2,01)، وانحراف معياري (,515).

2 – النتائج المتعلقة بدرجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظة المفرق الأردنية:

جدول (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة المفرق الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	17	أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية	3,18	1,42	عالية
2	2	لا أثق بالناس الذين أتعامل معهم	2,76	1,33	متوسطة
3	21	أعتزل الناس ولا أتفاعل معهم	2,70	1,40	متوسطة
4	20	لا أعدل في تعاملي مع الآخرين	2,52	1,15	متوسطة

تابع/ جدول (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة المفرق الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
5	13	أدخن السجائر	2,50	1,82	متوسطة
6	15	أتمرد على أسرتي	2,46	1,25	متوسطة
7	7	لا أساعد الفقراء والمحتاجين	2,44	1,31	متوسطة
8	18	أتسرب من المدرسة	2,30	1,50	متوسطة
9	23	أتردد على أماكن الترفيه كمقاهي الإنترنت	2,26	1,59	متوسطة
10	8	أصاحب ذوي السلوكيات السيئة	2,20	1,53	متوسطة
11	9	لا أشارك الآخرين في مناسباتهم الاجتماعية	2,12	1,33	متوسطة
12	14	أشتم الناس الذين أتعامل معهم	2,12	1,24	متوسطة
13	6	لا ألتزم بقيمي وعاداتي الاجتماعية	2,06	1,08	متوسطة
14	10	لا أقول الحق	1,98	1,08	ضعيفة
15	12	أكذب على الآخرين	1,98	1,12	ضعيفة
16	3	لا أفي بالوعود	1,96	,86	ضعيفة
17	19	لا أحترم معلمي مدرستي	1,96	1,05	ضعيفة
18	16	أتأخر في العودة إلى البيت	1,94	1,24	ضعيفة
19	29	أعق والدي ولا أحسن معاملتهما	1,88	1,15	ضعيفة
20	24	أعتدي على الآخرين بالضرب	1,86	,95	ضعيفة
21	22	لا أحترم كبار السن	1,74	,88	ضعيفة
22	4	لا أحفظ الأمانات	1,72	,86	ضعيفة
23	30	أعتمد على الآخرين	1,72	,97	ضعيفة
24	1	أتعالى على الآخرين من حولي	1,62	,97	ضعيفة

تابع / جدول (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة المفرق الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
25	11	أعتدي على حقوق الآخرين	1,54	,91	ضعيفة
26	25	أحمل أداة حادة كالسكين أو الشفرات الجارحة	1,48	1,07	ضعيفة
27	28	أسيء معاملة جيراني	1,40	,73	ضعيفة
28	27	أوذي المارة ولا أعطي الطريق حقه	1,38	,85	ضعيفة
29	5	أحتال على الناس	1,24	,56	ضعيفة
30	26	أتعاطى الكحول	1,20	,61	ضعيفة
الأداة ككل			2,01	,51	متوسطة

يتضح من جدول (6) أن المتوسط الحسابي لدرجات التأثيرات الاجتماعية الكلية لعمالة الأطفال في محافظة المفرق (2,01)، وانحراف معياري (,51)؛ مما يشير إلى أن درجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لعمالة الأطفال في محافظة المفرق كانت متوسطة، وفقاً للمعيار الذي استخدمه الباحث. وراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال بين (1,54) و(1,20)، حيث جاءت الفقرة (17) التي تنص على "أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,18)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (2)، التي تنص على "لاأثق بالناس الذين أتعامل معهم" بمتوسط حسابي بلغ (2,76)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة (21)، ونصها "أعتزل الناس ولا أتفاعل معهم" بمتوسط حسابي بلغ (2,70)، في حين جاءت الفقرة (26) ونصها "أتعاطى الكحول" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1,20).

3 – النتائج المتعلقة بدرجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظة إربد الأردنية:

جدول (7)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة إربد الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	17	أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية	4,00	,95	عالية
2	18	أتسرب من المدرسة	3,46	1,27	عالية
3	13	أدخن السجائر	3,08	1,81	عالية
4	7	لا أساعد الفقراء والمحتاجين	2,94	1,53	متوسطة
5	19	لا أحترم معلمي مدرستي	2,84	1,18	متوسطة
6	2	لا أثق بالناس الذين أتعامل معهم	2,78	1,47	متوسطة
7	12	أكذب على الآخرين	2,76	1,42	متوسطة
8	21	أعتزل الناس ولا أتفاعل معهم	2,58	,97	متوسطة
9	16	أتأخر في العودة إلى البيت	2,52	1,54	متوسطة
10	8	أصاحب ذوي السلوكيات السيئة	2,50	1,34	متوسطة
11	9	لا أشارك الآخرين في مناسباتهم الاجتماعية	2,42	1,28	متوسطة
11	15	أتمرد على أسرتي	2,42	1,34	متوسطة
13	6	لا ألتزم بقيمي وعاداتي الاجتماعية	2,38	1,47	متوسطة
14	20	لا أعدل في تعاملي مع الآخرين	2,36	1,27	متوسطة
15	14	أشتم الناس الذين أتعامل معهم	2,34	1,38	متوسطة
16	23	أتردد على أماكن الترفيه كمقاهي الإنترنت	2,30	1,69	متوسطة
17	3	لا أفي بالوعود	2,20	1,25	متوسطة
18	11	أعتدي على حقوق الآخرين	2,18	1,14	متوسطة

تابع/ جدول (7)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة إربد الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
19	10	لاأقول الحق	2,12	1,30	متوسطة
20	4	لا أحفظ الأمانات	2,08	1,21	متوسطة
20	24	أعتدي على الآخرين بالضرب	2,08	1,21	متوسطة
22	29	أعق والدي ولا أحسن معاملتهما	2,00	1,14	متوسطة
23	5	أحتال على الناس	1,90	1,05	ضعيفة
24	22	لا أحترم كبار السن	1,88	1,06	ضعيفة
25	25	أحمل أداة حادة كالسكين أو الشفرات الجارحة	1,76	1,32	ضعيفة
26	1	أتعالى على الآخرين من حولي	1,72	,95	ضعيفة
27	26	أتعاطى الكحول	1,70	1,31	ضعيفة
28	28	أسيء معاملة جيراني	1,66	1,06	ضعيفة
29	27	أوذي المارة ولا أعطي الطريق حقه	1,56	,86	ضعيفة
30	30	أعتمد على الآخرين	1,14	,40	ضعيفة
		الأداة ككل	2,32	,84	متوسطة

يتبين من جدول (7) أن المتوسط الحسابي لدرجات التأثيرات الاجتماعية الكلية لعمالة الأطفال في محافظة إربد (2,32) وانحراف معياري (,84)؛ مما يشير إلى أن درجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لعمالة الأطفال في محافظة إربد الأردنية كانت متوسطة، وفقاً للمعيار الذي استخدمه الباحث. وراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال بين (4,00) و(1,14)؛ حيث جاءت الفقرة (17) التي تنص على "أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4,00)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (18)، التي تنص على "أتسرب من المدرسة" بمتوسط حسابي بلغ (3,46)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة (13)،

ونصها "أدخن السجائر" بمتوسط حسابي بلغ (3,08)، في حين جاءت الفقرة (30) ونصها "أعتمد على الآخرين" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1,14).

4 – النتائج المتعلقة بدرجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظة جرش الأردنية:

جدول (8)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة جرش الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	7	لا أساعد الفقراء والمحتاجين	3,04	,97	عالية
2	17	أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية	2,80	1,28	متوسطة
3	18	أتسرب من المدرسة	2,74	1,32	متوسطة
4	9	لا أشارك الآخرين في مناسباتهم الاجتماعية	2,60	1,26	متوسطة
5	19	لا أحترم معلمي مدرستي	2,54	1,11	متوسطة
6	15	أتمرد على أسرتي	2,52	1,20	متوسطة
7	12	أكذب على الآخرين	2,48	,99	متوسطة
8	30	أعتمد على الآخرين	2,48	1,22	متوسطة
9	20	لا أعدل في تعاملي مع الآخرين	2,42	1,03	متوسطة
10	21	أعتزل الناس ولا أتفاعل معهم	2,40	1,32	متوسطة
11	24	أعتدي على الآخرين بالضرب	2,38	,95	متوسطة
12	2	لا أثق بالناس الذين أتعامل معهم	2,32	1,11	متوسطة
13	16	أتأخر في العودة الى البيت	2,30	1,15	متوسطة
14	6	لا ألتزم بقيمي وعاداتي الاجتماعية	2,26	1,05	متوسطة
15	10	لا أقول الحق	2,24	,89	متوسطة
16	14	أشتم الناس الذين أتعامل معهم	2,24	1,08	متوسطة

تابع/ جدول (8)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة جرش الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
17	11	أعتدي على حقوق الآخرين	2,12	1,04	متوسطة
18	5	أحتال على الناس	2,10	1,13	متوسطة
19	27	أوذي المارة ولا أعطي الطريق حقه	2,08	1,12	متوسطة
20	3	لا أفي بالوعود	2,06	1,08	متوسطة
21	28	أسيء معاملة جيراني	2,06	1,27	متوسطة
22	23	أتردد على أماكن الترفيه كمقاهي الإنترنت	2,04	1,12	متوسطة
23	22	لا أحترم كبار السن	1,98	,89	ضعيفة
24	1	أتعالى على الآخرين من حولي	1,94	,96	ضعيفة
25	13	أدخن السجائر	1,92	1,31	ضعيفة
26	25	أحمل أداة حادة كالسكين أو الشفرات الجارحة	1,90	1,16	ضعيفة
27	4	لا أحفظ الأمانات	1,78	,91	ضعيفة
28	8	أصاحب ذوي السلوكيات السيئة	1,76	1,02	ضعيفة
29	29	أعق والدي ولا أحسن معاملتهما	1,68	,91	ضعيفة
30	26	أتعاطى الكحول	1,06	,24	ضعيفة
الأداة ككل			2,21	,51	متوسطة

يتبين من جدول (8) أن المتوسط الحسابي لدرجات التأثيرات الاجتماعية الكلية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظة جرش (2,21)، وانحراف معياري (,51)؛ مما يشير إلى أن درجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظة جرش الأردنية كانت متوسطة، وفقاً للمعيار الذي استخدمه الباحث. وراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال بين (3,04) و(1,06)؛ حيث جاءت الفقرة (7) التي تنص على "لا أساعد الفقراء والمحتاجين" في المرتبة

الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,04)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (17) التي تنص على "أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية" بمتوسط حسابي بلغ (2,80)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة (18)، ونصها "أتسرب من المدرسة" بمتوسط حسابي بلغ (2,74)، في حين جاءت الفقرة (26)، ونصها "أتعاطى الكحول" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1,06).

5 – النتائج المتعلقة بدرجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظة عجلون الأردنية:

جدول (9)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة عجلون الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	2	لا أثق بالناس الذين أتعامل معهم	3,80	,95	عالية
2	16	أتأخر في العودة الى البيت	3,60	1,21	عالية
3	10	لا أقول الحق	3,50	1,15	عالية
4	20	لا أعدل في تعاملي مع الآخرين	3,26	1,17	عالية
5	13	أدخن السجائر	3,18	1,40	عالية
6	21	أعتزل الناس ولا أتفاعل معهم	3,16	1,43	عالية
7	17	أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية	3,12	,75	عالية
8	18	أتسرب من المدرسة	2,98	,68	متوسطة
9	3	لا أفي بالوعود	2,96	,67	متوسطة
10	19	لا أحترم معلمي مدرستي	2,94	,71	متوسطة
11	4	لا أحفظ الأمانات	2,86	,76	متوسطة
12	9	لا أشارك الآخرين في مناسباتهم الاجتماعية	2,74	1,32	متوسطة
13	23	أتردد على أماكن الترفيه كمقاهي الإنترنت	2,24	1,49	متوسطة

تابع/ جدول (9)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التأثير لعمالة الأطفال في محافظة عجلون الأردنية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
14	30	أعتمد على الآخرين	2,00	,83	متوسطة
15	22	لا أحترم كبار السن	1,98	,82	ضعيفة
16	7	لا أساعد الفقراء والمحتاجين	1,88	,75	ضعيفة
17	6	لا ألتزم بقيمي وعاداتي الاجتماعية	1,80	,81	ضعيفة
18	1	أتعالى على الآخرين من حولي	1,76	,85	ضعيفة
19	27	أوذي المارة ولا أعطي الطريق حقه	1,74	1,08	ضعيفة
20	12	أكذب على الآخرين	1,64	,90	ضعيفة
21	8	أصاحب ذوي السلوكيات السيئة	1,50	,95	ضعيفة
22	28	أسيء معاملة جيراني	1,46	,58	ضعيفة
23	26	أتعاطى الكحول	1,34	,89	ضعيفة
24	15	أتمرد على أسرتي	1,32	,68	ضعيفة
25	5	أحتال على الناس	1,30	,74	ضعيفة
26	11	أعتدي على حقوق الآخرين	1,28	,78	ضعيفة
27	14	أشتم الناس الذين أتعامل معهم	1,26	,63	ضعيفة
28	24	أعتدي على الآخرين بالضرب	1,22	,58	ضعيفة
29	25	أحمل أداة حادة كالسكين أو الشفرات الجارحة	1,20	,49	ضعيفة
29	29	أعق والدي ولا أحسن معاملتهما	1,20	,70	ضعيفة
الأداة ككل			2,21	,51	متوسطة

يتبين من جدول (9) أن المتوسط الحسابي لدرجات التأثيرات الاجتماعية الكلية في محافظة عجلون الأردنية بلغ (2,21)، وانحراف معياري (,51)؛ مما يشير

إلى أن درجة التأثيرات الكلية لعمالة الأطفال في محافظة عجلون الأردنية كانت متوسطة، وفقاً للمعيار الذي استخدمه الباحث، وراوحت المتوسطات الحسابية بين (3,80 – 1,20)؛ حيث جاءت الفقرة (2) التي تنص على "لا أثق بالناس الذين أتعامل معهم" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,80)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (16) التي تنص على "أتأخر في العودة إلى البيت" بمتوسط حسابي بلغ (3,60)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة (10)، ونصها "لا أقول الحق" بمتوسط حسابي بلغ (3,50)، في حين جاءت الفقرتان (25)، و(29)، ونصهما "أحمل أداة حادة كالسكين أو الشفرات الجارحة"، "أعق والدي ولا أحسن معاملتهما" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1,20).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، ومفاده: "هل تختلف التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال لدى أفراد عينة البحث باختلاف الخصائص الديمغرافية (العمر، ومكان السكن)، والخصائص الاجتماعية (عدد أفراد الأسرة، والترتيب بين الإخوة)، والخصائص الاقتصادية (نوع السكن، ونوع العمل، وعدد أفراد الأسرة العاملين)"؟.

أولاً – فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية:

جدول (10)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (العمر، ومكان السكن)

العمر	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اقل من 10 سنوات	مدينة	61	2,07	0,35
	قرية	101	1,99	0,44
	مخيم	13	2,44	0,56
	الكلي	175	2,05	0,43
من 10 – 16 سنة	مدينة	2	3,12	0,35
	قرية	8	2,78	0,53
	مخيم	15	3,34	0,52
	الكلي	25	3,14	0,56

تابع / جدول (10)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (العمر، ومكان السكن)

العمر	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الكلي	مدينة	63	2,11	0,39
	قرية	109	2,04	0,49
	مخيم	28	2,92	0,70
	الكلي	200	2,19	0,58

– أظهر جدول (10) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل بحسب متغير (العمر، ومكان السكن)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق استخدم تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA)، وجدول (11) يبين ذلك.

جدول (11)
نتائج تحليل التباين الثنائي لمتوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (العمر، ومكان السكن) والتفاعل بينهما

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
العمر	9,388	1	9,388	50,314	*0,000
مكان السكن	3,711	2	1,856	9,945	*0,000
العمر× مكان السكن	0,112	2	0,056	0,299	0,742
الخطأ	36,198	194	0,187		
المجموع	49,409	199			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0,05).

– تبين من جدول (11) ما يلي:

1 – وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05)

بين متوسطي تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل يعزى لمتغير (العمر)، ولصالح أفراد عينة البحث ذوي العمر (من 10 – 16 سنة)؛ حيث بلغت قيمة (ف=50,314) وبدلالة إحصائية (0,000).

2 – وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل، تعزى لمتغير (**مكان السكن**)؛ حيث بلغت قيمة (ف = 9,945) وبدلالة إحصائية (0,000). ولمعرفة لصالح من تلك الفروق؛ استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وجدول (12) يبين ذلك.

جدول (12)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (مكان السكن)

مكان السكن	المتوسط الحسابي	قرية	مخيم
مدينة	2,11	2,04	2,92
قرية	2,04	0,07	*0,81
مخيم	2,92		*0,88

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0,05).

– أشار جدول (12) إلى ما يلي:

1– وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطي الطلبة ذوي مكان السكن (مخيم) وذوي مكان السكن (مدينة، وقرية)، لصالح ذوي مكان السكن (مخيم).

2– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل تعزى للتفاعل بين متغيري (العمر، ومكان السكن).

ثانياً – فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية:

جدول (13)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (عدد أفراد الأسرة، والترتيب بين الإخوة)

عدد أفراد الأسرة	الترتيب بين الإخوة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 4	2 فأقل	2	1,88	1,11
	من 3 فأكثر	4	2,13	0,32
	الكلي	6	2,05	0,57
من 4 – 8	2 فأقل	21	2,14	0,45
	من 3 فأكثر	41	2,05	0,68
	الكلي	38	1,99	0,49
	2 فأقل	100	2,06	0,57
9 فأكثر	من 3 فأكثر	17	2,32	0,71
	الكلي	38	2,40	0,46
	2 فأقل	39	2,29	0,57
	من 3 فأكثر	94	2,34	0,55
المجموع	الكلي	40	2,21	0,59
	2 فأقل	83	2,22	0,60
	من 3 فأكثر	77	2,14	0,55
	الكلي	200	2,19	0,58

– أشار جدول (13) إلى وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل بحسب متغير (عدد أفراد الأسرة، والترتيب بين الإخوة)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ استخدم تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA)، وجدول (14) يبين ذلك.

جدول (14)
نتائج تحليل التباين الثنائي لمتوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (عدد أفراد الأسرة، والترتيب بين الإخوة) والتفاعل بينهما

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
عدد أفراد الأسرة	3,537	2	1,768	5,539	*0,005
الترتيب بين الإخوة	0,457	2	0,229	0,716	0,490
عدد × الترتيب	0,265	3	0,088	0,277	0,842
الخطأ	61,295	192	0,319		
المجموع	65,554	199			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0,05).

- تبين من جدول (14) ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل تعزى لمتغير (عدد أفراد الأسرة)؛ حيث بلغت قيمة (ف = 5,539) وبدلالة إحصائية (0,005). ولمعرفة لصالح من تلك الفروق؛ استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، كما يظهر من جدول (15) أدناه:

جدول (15)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (عدد أفراد الأسرة)

عدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	4 – 8	9 فأكثر
أقل من 4	2,05	2,06	2,34
4 – 8	2,06	0,01	*0,29
9 فأكثر	2,34		*0,28

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0,05).

وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطي الطلبة ذوي عدد أفراد الأسرة (9 فأكثر) وذوي عدد أفراد الأسرة (أقل من 4، ومن 4 – 8) لصالح أفراد الأسرة ذوي العدد (9 فأكثر).

عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل يعزى لمتغير (الترتيب بين الإخوة)؛ حيث بلغت قيمة (ف = 0,716) وبدلالة إحصائية (0,490).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل تعزى للتفاعل بين متغيري (عدد أفراد الأسرة، والترتيب بين الإخوة)

ثالثاً – فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية:

جدول (16)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (نوع السكن، ونوع العمل، وعدد أفراد الأسرة العاملين)

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع السكن	ملك	126	1,91	0,41
	أجرة	74	2,66	0,51
	الكلي	200	2,19	0,58
نوع العمل	بائع متجول	30	2,17	0,58
	بائع في محل	42	2,09	0,65
	عامل	128	2,22	0,55
	الكلي	200	2,19	0,58
عدد أفراد الأسرة العاملين	2 فأقل	138	2,22	0,54
	من 3 –6	55	2,23	0,59
	7 فأكثر	7	1,22	0,06
	الكلي	200	2,19	0,58

– تبين من جدول (16) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل بحسب متغير (نوع السكن، ونوع العمل، وعدد أفراد الأسرة العاملين)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ استخدم تحليل التباين الثلاثي (Three Way ANOVA)، وجدول (17) يبين ذلك.

جدول (17)
نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل بحسب متغير (نوع السكن، ونوع العمل، وعدد أفراد الأسرة العاملين)

مصدر التباين**	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نوع السكن	23,253	1	23,253	125,415	0,000*
نوع العمل	0,144	2	0,072	0,388	0,679
عدد أفراد الأسرة العاملين	3,406	2	1,703	9,184	0,000*
الخطأ	35,969	194	0,185		
المجموع	62,771	199			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0,05).

– تبين من جدول (17) ما يلي:

1– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل تعزى لمتغير (نوع السكن)؛ حيث بلغت قيمة (ف = 125,415)، وبدلالة إحصائية (0,000)، لصالح أفراد عينة الدراسة ذوي السكن المستأجر.

2 – عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل تعزى لمتغير نوع العمل؛ حيث بلغت قيمة (ف = 0,388) وبدلالة إحصائية (0,679).

3– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث على الأداة ككل تعزى لمتغير (نوع السكن)؛ حيث بلغت قيمة (ف = 125,415) وبدلالة إحصائية (0,000).

ولمعرفة لصالح من تلك الفروق استخدم اختبار شيفيه (Scheffe') للمقارنات البعدية، وجدول (18) يبين ذلك.

جدول (18)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل بحسب متغير (عدد أفراد الأسرة العاملين)

عدد أفراد الأسرة العاملين	المتوسط الحسابي	من 3 –6	7 فأكثر
2 فأقل	2,22	2,23	1,22
من 3 –6	2,23	0,01	*1,00
7 فأكثر	1,22		*1,01

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0,05).

– تبين من جدول (18) وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0,05) بين متوسطي الطلبة ذوي عدد أفراد الأسرة العاملين (7 فأكثر) وذوي عدد أفراد الأسرة (2 فأقل، ومن 3 – 6)، لصالح ذوي عدد أفراد الأسرة (2 فأقل، ومن 3 – 6).

مناقشة النتائج والتوصيات:

– مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، ومفاده: "ما خصائص الأطفال العاملين في عينة البحث؟" :

مما سبق يظهر:

– أن معظم الأطفال العاملين تراوح أعمارهم بين (10 – 16)، وتحديداً عمر (16) سنة؛ إذ بلغت نسبتهم (87,5%) من عينة الدراسة، وهذا يعطي مؤشراً على أن هذه الظاهرة تتزايد بتزايد أعمار الأطفال، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن معظم الأطفال العاملين ممن أنهوا مرحلة التعليم الأساسي الصف العاشر؛ أي في نهاية مرحلة التعليم الإلزامي أو الإجباري؛ إذ بلغت نسبتهم (18,5%)، والأطفال في نهاية هذه المرحلة تضعف رقابة السلطات الرسمية عليهم؛ كونهم أنهوا مرحلة التعليم الإجباري وهم مخيرون في متابعة دراستهم وغير ملزمين بالعودة إلى المدرسة، وإكمال مرحلة التعليم الثانوي التي تعد مرحلة غير إجبارية وفقاً لنظام التربية

والتعليم في الأردن، وتتفق هذه الدراسة في نتيجتها مع نتيجة دراسة موسى أبو حوسة (2002)، ودهام الصانع (2007)، وخليل الهلالات (2003)، وهيفاء درويش (2001)، وياسمين بطيط (2010)، ودراسة مجدي أبو سعن (2010)، وسوسن مرقة (1998) ودراسة Saif (2006) ودراسة Shahateet & Dabdub (2002) ودراسة Frank (2009) ودراسة Duryea (2003)، التي أظهرت أن ظاهرة عمالة الأطفال تزداد بازدياد أعمار الأطفال العاملين.

– أن أكثر من نصف الأطفال العاملين يقيمون في القرى؛ إذ شكلت نسبتهم (54,5%) من عينة الدراسة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن معظم الأطفال العاملين يقيمون في قرى وأرياف فقيرة، يعمل أهلهم في قطاع الزراعة، وتربية الماشية، وغيرها من المهن البسيطة التي لا تدر سوى دخل بسيط لا يفي بمتطلبات تلك الأسر الفقيرة وحاجاتها؛ مما يضطر الأطفال في القرى والأرياف إلى ترك الدراسة والالتحاق بالعمل لتأمين احتياجاتهم ومساعدة أهاليهم وذويهم، وتأتي هذه الدراسة متفقة في نتيجتها مع نتائج الدراسة السابقة كدراسة خليل الهلالات (2003)، ودراسة هيفاء درويش (2001)، في حين جاءت مخالفة لنتائج دراسة ياسمين بطيط (2010) التي أثبتت أن نصف الأطفال العاملين الذين تناولتهم الدراسة يسكنون في مدينة سحاب الأردنية، ودراسة دهام الصانع (2007) التي أثبتت أن 92% من عينة الدراسة يقيمون في المدينة.

– أن غالبية الأطفال العاملين يسكنون في بيوت تعود ملكيتها لأهلهم؛ إذ بلغت نسبتهم (63%)، وتعزى هذه النتيجة إلى أن أهالي الأطفال العاملين فقراء يسكنون بيوتاً ورثوها من أسلافهم لم يسهموا في بنائها أو شرائها، وبقيت بسبب الفقر وضيق ذات اليد على الحالة التي ورثوها عليها، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة هيفاء درويش(2001)، التي أثبتت أن غالبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر تملك سكناً، وجاءت مخالفة لنتيجة دراسة دهام الصانع (2007)، التي أظهرت أن غالبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر تسكن في بيوت مستأجرة.

– أن نصف الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر، عدد أفرادها (4–8أفراد)، ويعد هذا مؤشراً على أن كبر حجم الأسرة التي ينتمي إليها الأطفال العاملون يشكل عبئاً اقتصادياً إضافياً يثقل كاهلها، ويضعف قدرتها على تأمين مستلزماتها، ولا سيما في هذا الزمان الذي يشهد ارتفاع تكاليف الحياة؛ الأمر الذي يشكل سبباً رئيساً

لظاهرة عمالة الأطفال. ولدى مقارنة هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة فقد لوحظ أنها جاءت متفقة مع نتيجة دراسة موسى أبو حوسة (2002)، ودراسة دهام الصانع (2007)، ودراسة ياسمين بطيط (2010)، ودراسة هيفاء درويش (2001)، ودراسة خليل الهلالات (2003)، ودراسة Saif (2006)، التي أثبتت أن معظم الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر ذات حجم كبير.

– أن غالبية الأطفال العاملين يحتلون الترتيب السابع بين إخوانهم؛ حيث بلغت نسبتهم (20%)، في حين انخفضت نسبة الأطفال العاملين الذين يحتلون الترتيب الأول بين إخوانهم لتصل إلى (9%)، وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً من أن مشكلة عمالة الأطفال تتنامى وتعظم آثارها السلبية مع ازدياد عدد أفراد الأسرة التي ينتمي إليها الطفل العامل. وجاءت هذه النتيجة مخالفة لنتائج الدراسات السابقة كدراسة دهام الصانع (2007)، ودراسة خليل الهلالات (2003)، ودراسة ياسمين بطيط (2010)، ودراسة مجدي أبو سعن وجواهر الطورة (2010).

– أن (29%) من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر، عدد أفرادها العاملين (3أفراد)، في مقابل تدني نسبة الأطفال العاملين الذين ينتمون إلى أسر، عدد أفرادها العاملين (10أفراد فأكثر)، ولعل ذلك سبب حقيقي لشيوع ظاهرة البطالة في المجتمعات، وهو عدم وجود مصادر مالية أخرى يعتمد عليها الطفل العامل، فكلما تعددت المصادر المالية التي يعتمد عليها الطفل العامل، بزيادة عدد أفراد أسرته العاملين كان ذلك سبباً في كفاف الأسرة، واستغناء أطفالها عن العمل. وتأتي هذه الدراسة متفقة مع نتيجة دراسة هيفاء درويش (2001)، ودراسة ياسمين بطيط (2010)، ودراسة دهام الصانع (2007)، التي أظهرت ارتفاع نسبة الأطفال العاملين في الأسر التي يعمل فيها أعداد قليلة.

– أن معظم الأطفال العاملين تراوح أعمار آبائهم وأمهاتهم بين (40 – 49) سنة؛ إذ بلغت نسبتهم 40%، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم آباء وأمهات الأطفال العاملين يتقاعدون من وظائفهم الحكومية في هذه السن، بعد خدمة طويلة دامت قرابة عشرين سنة ونيف، يلتحق بعضهم بوظائف في القطاع الخاص، ويبقى الغالبية دون عمل أو وظيفة، فيترتب على ذلك زيادة جيوب الفقر في أسرهم، فيندفع أطفالهم إلى ميدان العمل تاركين مدارسهم بغية الحصول على المال الذي يساعدهم في تأمين مستلزماتهم الحياتية. وتتفق الدراسة بهذه النتيجة مع نتيجة دراسة خليل الهلالات (2003)، ونتيجة دراسة هيفاء درويش (2001)، ودراسة مجدي أبو سعن

وجواهر الطورة (2010)، وجاءت مخالفة لدراسة Shahateet & Dabdub (2002)، التي أثبتت أن غالبية الأطفال العاملين التي تناولتها دراستهما تراوح أعمار آبائهم بين 50 – 59 عاماً.

– أن المستوى التعليمي لغالبية آباء الأطفال العاملين وأمهاتهم هو مستوى أمي؛ حيث بلغت نسبتهم من (28%– 29%)، وهذا يؤكد أن جهل الآباء والأمهات، وعدم إدراكهم للآثار السلبية الناجمة عن عمالة الأطفال، وخطورتها على شخصياتهم النفسية، والصحية، والاجتماعية، لهو من الأسباب التي تقف وراء عمالة الأطفال في أي مجتمع من المجتمعات، وجاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتيجة دراسة موسى أبو حوسة (2002)، ومع نتيجة دراستي هيفاء درويش (2001)، ونتيجة دراسة دهام الصانع (2007)، فيما يتعلق بمستوى تعليم الأم الذي لم يتجاوز الأمية، ومخالفة لنتيجة الدراستين سالفتي الذكر بخصوص مستوى تعليم آباء الأطفال العاملين، وهم ممن أنهوا مرحلة التعليم الثانوي، وجاءت مخالفة أيضاً لنتيجة دراسة ياسمين بطيط (2010)، ودراسة Saif (2006)، التي أثبتت أن غالبية آباء الأطفال العاملين وأمهاتهم هم ممن أنهوا مرحلة التعليم الأساسي.

– أن غالبية آباء وأمهات الأطفال العاملين على قيد الحياة، وهذا يعزز الرأي القائل إن ظاهرة عمالة الأطفال وما يترتب عليها من مخاطر وآثار سلبية، تشكل تقصيراً مشتركاً بين الوالدين في دورهم التربوي، فهم وإن كانوا أحياءً بأجسادهم فإنهم أموات في قلوبهم القاحلة من الحنان والعطف، والنابضة بالقسوة والحرمان، وجاءت هذه الدراسة متفقة مع نتيجة دراسة دهام الصانع (2007).

– أن معظم آباء الأطفال العاملين وأمهاتهم من دون عمل؛ منهم من تقاعد من عمله ويتقاضى راتباً تقاعدياً زهيداً، ومنهم من لا مهنة له يعيش عالة على غيره، وليس له من دخل سوى ما يتقاضاه من مساعدات شهرية مقدمة من مديرية الشؤون الاجتماعية، فخلف هذه الحالة المتردية للآباء والأمهات تقف ظاهرة عمالة الأطفال، وتستشري آثارها السلبية في مختلف قطاعات المجتمع، وهذا دليل آخر على ارتباط مشكلة عمل الأطفال بمشكلتي الفقر والبطالة في المجتمع الأردني. وجاءت هذه الدراسة متفقة مع نتيجة دراسة دهام الصانع (2007)، فيما يتعلق بارتفاع نسبة الأطفال العاملين الذين لا تعمل أمهاتهم وجاءت مخالفة للدراسة سالفة الذكر نفسها، التي أثبتت أن معظم آباء الأطفال العاملين يعملون في وظائف ومهن مختلفة.

– أن ثلثي آباء الأطفال العاملين وأمهاتهم يعيشون معاً معيشة طبيعية متماسكة، لا تعاني حالات طلاق، أو زواج الأب بأخرى، أو وفاة أحد الزوجين، في حين أن الثلث المتبقي منهم لا يعيشون معاً معيشة طبيعية تحت سقف بيت واحد إما لطلاق، أو موت أحدهم، وغير ذلك من الظروف الاجتماعية التي تزيد من ظهور عمالة الأطفال، وما تخلفه من آثار سلبية اجتماعية، ونفسية، وصحية. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتيجة دراسة خليل الهلالات (2003)، ونتيجة دراسة دهام الصانع (2007)، ودراسة سوسن مرقة (1998)، ودراسة Saif (2006)، التي أوضحت أن غالبية الأطفال العاملين يعيشون في أسر متماسكة، ومخالفة لدراسة Shahateet & Dabdub (2002)، التي أظهرت أن غالبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر غير طبيعية بسبب موت الأب المعيل للأسرة.

– أن غالبية الأطفال العاملين يعملون عمالاً، إذ بلغت نسبتهم (64%)؛ وذلك لارتفاع أجور العمال مقارنة مع أجور الباعة المتجولين المتدنية، وجاءت هذه النتيجة مخالفة لنتيجة دراسة الهلالات (2003)، التي أظهرت أن معظم الأطفال العاملين يعملون كمرافقي راحلة أو دابة أو جمل، ودراسة دهام الصانع (2007)، التي أثبتت أن غالبية الأطفال العاملين يعملون باعة خضار.

– أن (33,5%) من الأطفال العاملين تراوح عدد ساعات عملهم اليومي بين (7 – 9 ساعات)، في حين أن (18%) منهم تقل ساعات عملهم اليومي عن (4 ساعات). وهذه ساعات عمل طويلة بالنسبة إلى الأطفال إذا ما قيست بساعات العمل اليومية المنصوص عليها في قانون العمل والبالغة (8) ساعات للبالغين، و(6) ساعات للفئة العمرية (16 – 18) سنة. ويشير هذا إلى استغلال الأطفال العاملين من قبل أرباب العمل، وتكليفهم فوق طاقتهم وعدم مراعاة حقوقهم كأطفال يحتاجون إلى الرعاية والدعم المادي والنفسي. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتيجة دراسة خليل الهلالات (2003)، ونتيجة دراسة دهام الصانع (2007)، وسوسن مرقة (1998)، ودراسة Shahateet & Dabdub (2002)، ومخالفة لنتيجة دراسة ياسمين بطيط (2010)، ودراسة مجدي أبو سعن، وجواهر الطورة (2010). ودراسة Saif (2006)، التي أظهرت أن معظم الأطفال العاملين يعملون لساعات يراوح عددها من (12 – 18) وبأجور متدنية.

– أن غالبية الأطفال العاملين لا تربطهم أي صلة قرابة بمن يعملون عندهم؛

وهذا مما يسهم في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، فما يهم رب العمل غير القريب الحصول على الأيدي العاملة بأبخس الأجور، وأقل التكاليف دون أن يهمه أن هذا العامل طفل صغير مكانه الحقيقي بين أسرته وأترابه في المدرسة، وغير ذلك من الأمور التي لا يقدر أهميتها بالنسبة للطفل سوى أقاربه كالأخ، والعم، والخال، وغيرهم ممن لا يأخذون في حسبانهم غير مصلحة الطفل وفائدته، وهذه النتيجة جاءت مطابقة لنتيجة دراسة ياسمين بطيط (2010)، ونتيجة دراسة دهام الصانع (2007).

– أن نوع القرابة التي تربط الأطفال العاملين بمن يعملون عندهم هي رابطة الأبوة أو الأخوة، فعند مراجعة البيانات الإحصائية التي تضمنتها الجداول الإحصائية السابقة لوحظ أن هؤلاء الأطفال العاملين يعملون في محالّ آبائهم، وإخوانهم بعد العودة من مدارسهم، وفي نهاية الأسبوع والعطلة الصيفية، والدراسة بهذه النتيجة مخالفة لنتيجة دراسة دهام الصانع (2007)، التي أظهرت أن غالبية الأطفال العاملين يعملون لدى أحد الأعمام أو الأخوال.

– أن نصف الأطفال العاملين قد بدؤوا العمل في المرحلة العمرية الممتدة من سن (11 – 13) سنة، وتتميز هذه المرحلة بقلة وعي الطفل، وعدم إدراكه لمخاطر ترك المدرسة والتحاقه بأي نشاط آخر يصرفه عن اهتمامه بدراسته، بالإضافة إلى أن الأطفال في هذه السن يسهل التأثير عليهم من قبل أقرانهم الآخرين، الذين يزينون لهم متعة جلب المال، وشراء الأشياء التي يحبونها كالألعاب، والحلوى، وبعض الأطعمة المفضلة لديهم، وتتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة خليل الهلالات (2003)، التي أثبتت أن غالبية الأطفال العاملين يعملون في سن مبكرة، وتتعارض مع نتيجة دراسة دهام الصانع (2007)، التي أظهرت أن غالبية الأطفال العاملين بدؤوا عملهم في سن دون العاشرة.

– أن الفقر وسوء الأحوال المادية من أقوى الأسباب التي تقف وراء ظاهرة عمالة الأطفال في إقليم شمال الأردن بمحافظاته الأربع، وفقر أسر الأطفال العاملين جاء نتيجة عوامل وأسباب كشفت عنها الدراسة، تمثلت في وفاة الأب المعيل للأسرة، أو إصابته بعاهة جسدية أعجزته عن العمل، فكان نتيجة ذلك التحاق الطفل بالعمل لمساعدة أسرته الفقيرة، من خلال تعلم مهنة توفر له المال، فيلبي احتياجاته، ويزيد مصاريفه وجاءت هذه الدراسة متفقة في نتيجتها مع دراستي ياسمين بطيط

(2010)، ودهام الصانع (2007)، ودراسة Shahateet&Dabdub (2002)، ودراسة Radhika (2008)، ونتيجة دراسة Nanjunda (2009)، التي أثبتت أن الحاجة المالية للأسرة هي من بين الأسباب القوية لعمالة الأطفال، وتتعارض مع نتيجة دراسة خليل الهلالات (2003)، التي أثبتت أن مساعدة الأسرة في النفقات هي أحد أهم أسباب عمالة الأطفال.

– أن نصف الأطفال العاملين غير ملتحقين بالمدرسة؛ تركوا دراستهم والتحقوا بسوق العمل للأسباب آنفة الذكر، وتتفق الدراسة في هذه النتيجة مع نتيجة دراستي ياسمين بطيط (2010) ودهام الصانع (2007).

– أن ثلثي الأطفال العاملين يتقاضون أجراً يومياً يراوح بين (3–7) دنانير، وفي هذا إشارة إلى الأجرة المتدنية التي يتقاضاها الطفل العامل إذا ما قورنت بعدد ساعات العمل اليومي الطويلة، التي تتجاوز عشر ساعات متواصلة دون أن يتخللها استراحة، وتتفق هذه الدراسة بنتيجتها مع نتيجة دراستي خليل الهلالات (2003)، ودهام الصانع (2007).

– مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، ومفاده: "ما درجة التأثيرات الاجتماعية السلبية لظاهرة عمالة الأطفال في عينة البحث" ؟.

– أن درجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن كانت متوسطة؛ ففي محافظة المفرق الأردنية جاءت الفقرة "أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية" في المرتبة الأولى، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أغلب الأطفال العاملين في محافظة المفرق هم من الطلبة الذين يعملون بعد العودة من المدرسة وفي نهاية الأسبوع، وجاءت الفقرة "أتعاطى الكحول" في المرتبة الأخيرة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الأطفال العاملين في محافظة المفرق يدينون بالدين الإسلامي الذي تحرم تعاليمه الخمر وتعاطيه، وتعتبره رجساً من عمل الشيطان تعاقب شاربه بالجلد، هذا بالإضافة إلى أن محافظة المفرق محافظة ذات طابع بدوي وريفي محافظ، يلتزم أفراده بعادات وتقاليد تحرم تعاطي الخمر، وتعاقب متعاطيه بالنبذ والرفض الاجتماعي، كما أن معظم الأطفال يعملون لدى أقاربهم؛ الأمر الذي يجعلهم تحت رقابتهم المستمرة. وتأتي هذه الدراسة في نتيجتها مخالفة لنتيجة دراسة Bromley (2009)، التي أثبتت أن اللصوصية من أبرز الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال.

– أما في محافظة إربد فقد جاءت الفقرة "أهمل في دروسي وواجباتي المدرسية" في المرتبة الأولى؛ حيث تشترك محافظة إربد مع محافظة المفرق في هذه النتيجة، وسببها المتمثل في أن معظم الأطفال العاملين هم من طلبة المدارس الذين يعملون بعد عودتهم من المدرسة، وفي عطلة نهاية الأسبوع، وجاءت الفقرة "أعتمد على نفسي" بالمرتبة الأخيرة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن معظم الأطفال العاملين هم من أسر فقيرة ذات دخل متدن لا يفي بمتطلباتهم، واحتياجاتهم الأساسية؛ الأمر الذي يدفعهم إلى ترك المدرسة، والاعتماد على أنفسهم في إعالة أسرهم الفقيرة، وتوفير متطلباتها؛ مما يجعلهم يشعرون بثقة، وتقدير عال لأنفسهم وذواتهم، وتتفق هذه الدراسة في نتيجتها مع نتيجة دراسة محمد الشياب (2006)، التي أظهرت أن الأطفال العاملين في محافظة إربد لديهم ثقة عالية بأنفسهم، ومخالفة في ذلك لنتيجة دراسة هيفاء درويش (2001).

– أما في محافظة جرش فقد جاءت الفقرة "لا أساعد الفقراء والمحتاجين" في المرتبة الأولى، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن غالبية الأطفال العاملين هم من الأسر الفقيرة يتقاضون أجراً زهيداً لا يكفي لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم، فكيف سيساعدون غيرهم من الفقراء والمحتاجين وهم لا حول لهم ولا قوة؟ فليس هناك أفقر ولا أحوج منهم. وجاءت الفقرة "أتعاطى الكحول" بالمرتبة الأخيرة، وتشترك محافظة جرش مع محافظة المفرق في هذه النتيجة؛ فمعظم الأطفال العاملين في محافظتي جرش والمفرق يدينون بالدين الإسلامي، الذي تحرم تعاليمه الخمر وتعاطيه، وتعتبره رجساً من عمل الشيطان يعاقب شاربه بالجلد، والإثم الشديد، هذا بالإضافة إلى أن محافظة جرش محافظة ذات طابع بدوي وريفي محافظ، يلتزم أفراده بعادات وتقاليد تحرم تعاطي الخمر وتعاقب متعاطيه بالنبذ، والرفض الاجتماعي، كما أن معظم الأطفال يعملون لدى أقاربهم؛ الأمر الذي يجعلهم تحت رقابتهم المستمرة، هذا، فضلاً عن أن الكحول من السلع الباهظة الثمن، وليس بمقدور الأطفال العاملين الذين يتقاضون أجراً زهيداً شراؤها، أو الاتجار بها، وتأتي هذه الدراسة في نتيجتها مخالفة لنتيجة دراسة Bromley (2009)، التي أثبتت أن اللصوصية من أبرز الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال.

– أما محافظة عجلون فقد جاءت الفقرة "لا أثق بالناس الذين أتعامل معهم" في المرتبة الأولى، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الأطفال العاملين ينظرون للآخرين ممن يتعاملون معهم كأرباب العمل، والمسؤولين عنهم نظرة مليئة بالحقد

منشؤها تعاليهم عليهم، واستعبادهم بإلقاء الأوامر ووجوب طاعتهم وتكليفهم بما لا يطيقون؛ الأمر الذي يترتب عليه عدم ثقة الأطفال العاملين بمن يتعاملون معهم. وجاءت الفقرتان " أحمل أداة حادة كالسكين أو الشفرات الجارحة"، "أعق والدي ولا أحسن معاملتهما" بالمرتبة الأخيرة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تحريم الإسلام والعادات والتقاليد السائدة في مجتمع عجلون، لمثل هذه الممارسات السلوكية، واعتبار كل من يقوم بها شخصاً منبوذاً اجتماعياً، تزدريه الناس وتمقت التعامل معه.

– مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، ومفاده "هل تختلف درجة التأثيرات الاجتماعية السلبية لظاهرة عمالة الأطفال لدى أفراد عينة البحث باختلاف الخصائص الديموغرافية (العمر، ومكان السكن)، والخصائص الاجتماعية (عدد أفراد الأسرة، والترتيب بين الإخوة)، والخصائص الاقتصادية (نوع السكن، ونوع العمل، وعدد أفراد الأسرة العاملين)"؟.

1 – فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية:

– أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال لصالح الأطفال العاملين الذين تراوح أعمارهم بين (10 – 16) سنة؛ مما يشير إلى تزايد التأثيرات الاجتماعية السلبية لدى هذه الفئة العمرية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى انتشار العمالة بين صفوف الأطفال الذين يمثلون الفئة العمرية سالفة الذكر وتحديداً الأطفال في سن (16) سنة؛ أي في بداية مرحلة التعليم الثانوي التي يكون فيها الأطفال العاملون مخيرين في متابعة دراستهم وغير ملزمين بالعودة إلى المدرسة، وإكمال تعليمهم الثانوي وفقاً لنظام التربية والتعليم في الأردن.

– لوحظ من خلال نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق إحصائية في درجات التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال لصالح الأطفال العاملين الذين يقيمون في المخيمات الأردنية، وتعد هذه النتيجة معقولة بسبب تزايد جيوب الفقر في هذه المخيمات التي يقيم فيها لاجئون لا يحملون أرقاماً وطنية ولا جنسيات أردنية كمخيم جرش؛ إذ يتعذر عليهم الحصول على وظائف حكومية؛ مما يدفعهم إلى العمل في القطاع الخاص ذي الأجر المتدني الذي لا يتفق مع تكاليف المعيشة العالية لهذه الأسر اللاجئة التي تدفع بأطفالها إلى سوق العمل للحصول على دخل يساعد في تأمين أدنى مستلزمات حياتهم.

2 – فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية:

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال لصالح الأسر المكونة من (9) أفراد فأكثر. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تزايد عدد أفراد الأسرة سبب أساسي في تنامي هذه الظاهرة، ومن ثم تزايد آثارها الاجتماعية السلبية.

3 – فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية:

– كشفت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال لصالح أفراد عينة البحث ذوي السكن المستأجر، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن فقر أسر الأطفال العاملين وتدني دخولهم الذي يقابله تزايد نفقاتهم من أقوى دعائم هذه النتيجة.

– أظهرت الدراسة أنه كلما قلّ عدد أفراد الأسرة العاملين زادت درجة التأثيرات الاجتماعية السلبية لظاهرة عمالة الأطفال. وتعد هذه النتيجة مقبولة؛ لأنّ قلة عدد أفراد أسر الأطفال العاملين سبب في محدودية مصادر الدخل لهذه الأسر؛ الأمر الذي ينجم عنه اندفاع أطفالها إلى سوق العمل للحصول على مصادر دخل إضافية ترفد رواتب آبائهم التي تتناهشها تكاليف الحياة الباهظة.

التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

– ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال، والحد منها من خلال تكثيف البرامج الثقافية التي تنبه على مخاطر هذه الظاهرة على صحة الأطفال ونموهم النفسي، والجسدي، والعقلي.

– ضرورة تفعيل دور المسجد، من خلال التركيز على الخطب، والمواعظ الدينية التي تدور حول موضوع حقوق الطفل في الإسلام؛ كي يتعرف آباء الأطفال حقوق أبنائهم عليهم في التعليم، والحياة الكريمة، التي تخلو من الاستغلال، والظلم، والتنبيه على مخاطر التقصير في أداء هذه الحقوق، والإثم الشديد الذي يلحق بهم في حال تقصيرهم في أداء حقوق أطفالهم.

– ضرورة تفعيل دور المرشدين التربويين، والاختصاصيين الاجتماعيين في توعية الطلاب، وآبائهم بمخاطر ترك الدراسة، والانضمام إلى سوق العمل في سن مبكرة وأثر ذلك على صحتهم، ونموهم النفسي، والجسدي، وانتشار الجهل بين

صفوفهم، وذلك من خلال المقابلات الفردية، والحصص الصفية، وعقد الاجتماعات المنتظمة مع أولياء الأمور، ومن خلال برامج الإذاعة الصباحية المدرسية.

– ضرورة تفعيل دور وزارة التنمية الاجتماعية، في مواجهة مشكلة الفقر المفضية لظاهرة عمالة الأطفال، من خلال إجراء دراسات ميدانية، وزيارات استطلاعية واستكشافية على واقع الأسر الفقيرة في إقليم شمال الأردن بمحافظاته الأربع وصرف المساعدات المالية، والتأكد من وصولها بحق إلى أصحابها.

– ضرورة تفعيل دور وزارة العمل، من خلال التأكد من التزام أرباب العمل بالقوانين والتشريعات المتعلقة بعمالة الأطفال، وظروف عملهم مثل: ساعات العمل والسلامة العامة، والأجور، والإجازات، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين لهذه القوانين والتشريعات.

– ضرورة تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في متابعة الطلبة الذين ينقطعون عن دراستهم الإلزامية، وإجبارهم على العودة إلى مدارسهم، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق آبائهم الذين يجبرونهم على ترك مدارسهم ومساعدتهم في أعمالهم.

– إجراء دراسة حول الآثار السلبية لعمالة الأطفال على نموهم النفسي، والصحي والعقلي.

– إجراء دراسة حول الآثار السلبية لعمالة الأطفال في إقليم الوسط والجنوب في الأردن، ومقارنة نتائج هذه الدراسات بنتيجة الدراسة الحالية المتعلقة بإقليم شمال الأردن، بهدف الوقوف على واقع هذه الظاهرة في مختلف بلدان الوطن الأردني.

المراجع:

أحمد اليازجي (2002). عمالة الأطفال في فلسطين: تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عمالة الأطفال في فلسطين. **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد 5، مجلد 2: 171–180.

أماني عبد الفتاح (2001). **عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية**. (ط1)، القاهرة: عالم الكتب.

حمادة أبو نجمة، حمادة، ورحاب القدومي (د.ن). **عمل الأطفال في التشريع الأردني**. وزارة العمل، الأردن.

خالد سليمان، وسوسن مرقة (2002). أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال، **مجلة عالم الفكر**، 30(3): 125– 145.

خليل الهلالات (2003). ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع السياحي في مدينة البتراء، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

دائرة الإحصاءات الأردنية العامة (2007). **المسح الوطني لعمل الأطفال، المنهجية والنتائج التفصيلية**.

دهام الصانع (2007). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال: دراسة ميدانية على عينة من أطفال فئة البدون في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

رائد زيد (2002). ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

زين الحايك (1997). ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، **مجلة العمل**، 20(77): 27–35.

سوسن مرقة (1998). عمل الأطفال في المجتمع الأرني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

فهمي عبد العزيز (1999). ظاهرة عمالة الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي: دراسة أنثروبولوجية في مدينة إربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

مجدي أبو سعن، وجواهر الطورة (2010). **دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والصحية لعمل الأطفال في الأردن**. وزارة العمل، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، الأردن.

محمد الشياب (2006). الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة إربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

مرام المواجدة (2006). عمالة الأطفال من منظور شرعي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

موسى أبو حوسة (2002). ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة عمان: دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين في مدينة عمان، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 29 (3): 641– 657.

هيفاء درويش (2001). عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية: دراسة على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

ياسمين بطيط (2010). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

Acar, H. (2010). Children working in the streets and in the service sector in Turkey: A Comparative study. *International Journal of Human Sciences*, 1(7): 1009-1019.

Bromley, R, D, F. (2009). Child experiences as street traders in Peru: Contributing to a reappraisal for working children. *Childrens Geographies* 2(7): 141-158.

Duryea, S. (2003). School attendance, Child labor and local labor market fluctuations in urban Brazil. *World Development*, 7(31): 1165.

Frank, A. L. (2009). Child Labor, *Toxicology & Industrial Health*, 1(25): 79.

Hai, A. (2010). Socio-Economic conditions of child labor: Acase study for the fishing

sector on Balochistan Coast. *International Journal of Social Economics*, 4(37): 316-338.

Hosen, M. A. (2010). Child labor and child education in Bangladesh, *Issues.Consequences and Involvements*, 2(3): 1-8.

Nanjunda, D, C. (2009). The plight of child Íabourers in Bangalore City, India: Amicro Level Study, *Rajagiri Journal of Social Development,* 1(5): 57-74.

Radhika, V. (2008). Childhood labor in India: issues and complexities. *Contemporary Issues in Early Childhood,* 3(9): 224-233.

Saif, I. (2006). *Rapid assessment of the worst form of child labour in Jordan: Survey Analysis*. Center for Strategic Studies, University of Jordan.

Shahateet, M, & Dabdub, I. (2002). *Areport on the status of child labour in Jordan*. The Ministry of Labour, Jordan.

قدم في: أكتوبر 2010
أجيز في: سبتمبر 2011

The Social Impacts of the Phenomenon of Child Labor in North Jordan (An Emperical Study)

Ahmad M. Oklah Alzbon*

This study aims to identify the degree of social impacts of the phenomenon of child labor in the governorates of North Jordan of Ajloun, Irbid, Almafrag and Jerash. It seeks to answer the following question: What social impacts has child labor generated in these four governorates?

The researcher developed, as instrument for his study, a questionnaire that measures the degree of social effect of child labor in the said governorates. The sample of the study consisted of (200) worker children. The researcher used many statistical procedures for analyzing the data and explaining it, such as frequencies, percentages, means, and standard deviations. The findings of the study indicated that the degree of social effect of child employment in the governorates in the North of Jordan was of average value.

Keywords: Child labor, Social upbringing, Social impact.

* Educational Science Sections, Albalqa'a Applied University, Ajloun University College, Jordan.